



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لماذا نصر على تنفيذ 2254 بسرعة؟

تكشف الكوارث اليومية المبريرة في سورية، أن مزاعم «الانتصارات» التي تطلقها الأطراف السياسية المختلفة، ليست في حقيقتها سوى انفصام كامل عن الواقع؛ فمع كل يوم إضافي من عمر الأزمة، يتعمق تردّي أوضاع الناس المعيشية بمختلف جوانبها بطريقة متوحشة، ويزداد إحباط السوريين ويأسهم. وبدوره، يدفع ذلك إلى تصاعد عملية تجريف السوريين خارج بلادهم، وتتحول حالة الانعزال الجغرافي إلى أمر واقع، ليس فقط بحكم توزيع مناطق السيطرة السياسية، بل وأشدّ خطورة من ذلك، بسبب تآكل دوائر الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك وتضييقها، بما يبقي احتمالات التقسيم موجودة ويرفع خطرهما.

الانهيار الكامل لأي معنى وراء مقولات «الحسم» و«الإسقاط»، يعيد التأكيد على أنه ليس هناك من مخرج على الإطلاق سوى عبر الحل السياسي المتمثل تحديداً بالتطبيق الكامل للقرار 2254؛ فجوهر هذا القرار يعني تمكين السوريين، وعبر الحوار، من بناء نظام جديد، ومن بناء طريقة جديدة في آليات اتخاذ القرار بما يخدم مصالح السوريين حقاً وفعلاً، وعلى العكس من الآليات القائمة حالياً، والتي لم توفر وسيلة لتثبيت فشلها وعجزها عن تقديم أي شيء للسوريين، بل وعجزها حتى عن إيقاف حالة التدهور العاصف الذي يعيشونه وتعيشه بلادهم.

إن آلية تنفيذ 2254 تمر بالضرورة عبر التفاوض المباشر، وصولاً إلى بدء مرحلة انتقالية تنتج دستوراً جديداً وتنتهي بانتخابات على كل المستويات. وهذه الخطوات جميعها هي نقطة البدء فحسب، ضمن عملية تغيير جذري شامل ومستحق، بمختلف الأبعاد، ولكنها مع ذلك، ستبدأ باظهار نتائجها منذ اللحظة الأولى لانطلاقها؛ فبدء الحل السياسي يعني كسر الحصار الاقتصادي وكسر العقوبات عبر علاقة حقيقية مع الدول الصاعدة، ويعني تحقيق الشرط الذي لا بد منه لإخراج كل القوى الأجنبية من سورية، وعلى رأسها الأمريكي والصيني، ويعني إنهاء الانقسام العمودي بين السوريين، وفتح الباب لترميم جراح الهوية عبر تجميع السوريين على أساس مصالحهم الحقيقية وليس على أساس مصالح واصطفافات تجار الحرب والفاستين الكبار، الذين يمعنون يوماً في قسم وتفرقة الشعب السوري تحت مختلف العناوين الطائفية والقومية وغيرها، ولحساباتهم الأنانية. وإذا كان الفاسدون الكبار والمتشددون من مختلف الأطراف السورية قد تمكنوا حتى الآن من منع الحل، ومن منع إيقاف التدهور عبر عدائهم المعلن والمخفي للقرار 2254 وللحوار على العموم، فإن مرد ذلك ليس لقوتهم الذاتية فحسب، بل وأيضاً للظرف الدولي والإقليمي الذي استثمروه إلى أقصى الحدود عبر اللعب بين المحاور المختلفة.

وإضافة إلى أن الوقت لم يعد يسمح بمثل هذه الألعاب التي باتت تشكل خيانة مباشرة لسورية والسوريين، فإن الواقع الدولي الجديد يضيق مع كل يوم جديد هوامش اللعب، وهوامش القفز على الحبال. وكذلك فإن الوطنيين السوريين الموجودين في كل الأطراف، والذين يواصلون مقاومة عمليات التخريب بكل أنواعها، قادرون ضمن الظرف الجديد، ورغم حالة الإحباط واليأس التي يجري تغذيتها بشكل متواصل، أن يجمعوا جهودهم وقدراتهم لتحمل مسؤولية النهوض بالبلاد مجدداً، وتوحيدها مجدداً، أرضاً وشعباً، وعبر الطريق الذي لا طريق غيره: التنفيذ الكامل والسريع للقرار 2254.



[06]

تحويلات الفساد والنهب في سورية
سياق مستمر عمقته وسرعته الأزمة

شؤون عربية ودولية

حول «ركوع»
ماكرون للجزائر

18

شؤون اقتصادية

ألمانيا تستمر بالبحث عن
موارد غاز غير موجودة

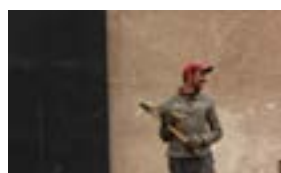
14

شؤون محلية

التحول في التعليم إلى
الوراء أم إلى الأمام

08

شؤون عمالية

هل حرية النقابات
مؤمنة في الليبرالية؟

04

خطوة ملموسة خير من دزينة تقارير



كما هي العادة تطرح النقابات مجموعة من التقارير تبين فيها عملها المنجز خلال دورتين من اجتماعات مجلس الاتحاد العام الذي تحضره الحكومة وتطرح بوجودها جملة من القضايا التي تتعلق بأوضاع العمال من حيث معيشتهم وحقوقهم العديدة المغيبة، مع العلم أن ما يطرح في اجتماعات المجلس أصبح مكرراً منذ سنوات، أي بوجود الحكومة الحالية أو أسلافها من الحكومات السابقة وتكرار الطرح نفسه في اجتماع كل مجلس يعني أن تلك المطالب التي يتقدم بها أعضاء المجلس لم تلق الاستجابة المطلوبة، وتقدم الحكومات فيها كل المبررات المطلوبة منها والمنقذ لها في كل مرة هو أن الموارد غير كافية لتلبية ما يطرح من حقوق ومطالب، وأمام هذا التبرير المكرر يسود الصمت والقبول بالأمر الواقع ويخرج المتدخلون بخفي حنين كما جاؤوا يعودون من حيث أتوا ويا دار ما دخلك شر.

لوضع القائم بأن طالبت الحكومة «أن تعيد النظر بالقرارات البعيدة عن المسؤولية والبعيدة عن ملائمة الواقع المرير الذي يعيشه المواطن السوري».

ولكن السؤال كيف ستعيد الحكومة النظر بقراراتها لصالح تحسين الوضع المعيشي للعمال؟ هناك مثل شعبي قد يكون مناسباً لحالة الموقف المعلن للنقابات يقول «سألوا المسمار ليش بتفوت بالحيط قلهم من كتر الدق» يعني ذلك كيما تعيد الحكومة النظر بقراراتها لا بد من وجود قوة للطبقة العاملة تعبر بتحريكها عن أعماق مصالحها وحقوقها حتى تحمي تلك المصالح والحقوق، إذ لا يمكن انتزاع حقوق الطبقة العاملة بالتمنيات والرجاءات والمصالحات، الأمر يحتاج إلى تعديل في ميزان القوى والطبقة العاملة السورية رغم كل ما أصابها من ويلات في معيشتها ومكان عملها ولكنها قادرة على الفعل الحقيقي من أجل انتزاع حقوقها، كل حقوقها السياسية والاقتصادية والديمقراطية في الظروف المواتية.

وقطاعات إنتاج، فإذا كان واقع هذه المنشآت والمعامل متردياً فسينعكس ذلك على العاملين وعلى حقوقهم، فكيف في ظل تراجع وترهل هذه المنشآت، بل استمرار النهج المدمر للإنتاج والقطاعات الإنتاجية عموماً، كنتيجة لجملة السياسات الليبرالية المطبقة منذ عقود وحتى الآن، والتي كان من نتيجتها انحسار وتراجع دور قطاع الدولة المنتج، بالتوازي مع تراجع دور الدولة نفسها، ولا يكفي هنا التغني بالعبارات المكررة عن دعم القطاع العام والإنتاج الوطني مع تسجيل الانحسار المطرد لهذا القطاع، والتراجع المستمر بالإنتاج، والذي تزايد خلال سنوات الحرب وبسببها، وبنفوس الوقت كانت سبباً لزيادة سهام الاستهداف له بغاية تقويضه أكثر فأكثر، والتي كان من محصولها سلب بعض حقوق الطبقة العاملة، وتآكل بعضها الآخر.

الحل النقابي

حددت النقابات طريقة الحل

المختلفة، ولكن البقاء ضمن الحدود التي تأتي على ذكرها التقارير النقابية عادةً يعني أن النقابات متصالحة مع الأمر الواقع وهي ترى بعين واحدة، ولن يحصل العمال في حال حصلوا على شيء سوى على الفتات الذي سيرمى لهم، وهذا يضر ضرراً كبيراً بمن تمثلهم النقابات وهم أغلبية الشعب السوري الذي يعيش ضمن ظروف كارثية بكل المعاني.

بعد تعداد التقارير للإجراءات الحكومية مثل رفع الدعم عن الخبز والغاز والمازوت والبنزين وارتفاع أسعار الصرف وأسعار المواد الغذائية الضرورية ونتيجة لتلك الإجراءات كما يطرح عادةً تحدث الفجوة المعاشية الكبيرة بين الدخول «حيث الحد الأدنى للرواتب والأجور لا يتجاوز 93 ألف ليرة سورية» ونفقات الحياة المعيشية تحتاج إلى عشرة أضعاف متوسط الدخل الحالي. على جانب آخر لا يمكن فصل العمال ومطالبهم وحقوقهم عن واقع وظروف العمل نفسها في مكان عملهم، كمنشآت ومعامل

■ محرر الشؤون العمالية

إن التوصيف العام لواقع الحال الذي يقدم في التقارير النقابية لواقع العمالي وواقع العمل ضروري، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئاً طالما أن المسببات الأساسية لتدهور أحوال العباد لم يشر إليها، وهي مهمة، حيث يبنى عليها شكل ومضمون القرار المفترض اتخاذه لمواجهة ما يجري بحق الشعب السوري والطبقة العاملة، أي عندما تقول النقابات إن المسبب الرئيسي للكارثة الإنسانية والمعيشية للطبقة العاملة سببها قوى الفساد والنهب الكبيرين المستحوذين على الثروة التي ينتجها العمال، وأن الحكومة بسياساتها ونهجها المنحاز إلى جهة هاتين الشريحتين تكون قد حددت العدو الطبقي الذي يقوم بعملية النهب، وكذلك ستحدد شكل وأدوات المواجهة المفترضة مع هذا العدو دافعاً عن المصالح الوطنية والطبقية للطبقة العاملة، وتكون التعبئة للعمال بهذا الاتجاه هي الطريق الأقصر لحصول العمال على حقوقهم

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مجلس الاتحاد العام للنقابات «تيتي.. تيتي مثل ما رختي مثل ما جيتي»

سينعقد مجلس الاتحاد العام للنقابات هذا اليوم 2022/9/4 وأحوال الشعب السوري تذهب نحو التدهور في مستوى معيشتها وكافة حقوقها، سينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى ومصيرية لنقاشها، واتخاذ المواقف الضرورية التي تعبر عن مصالح من تمثلهم النقابات والمفترض أنها المدافع والرامي الحقيقي لتلك المصالح والحقوق. التجربة الراهنة التي تعيشها الطبقة العاملة وما تمت صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذه من قرارات حكومية وغيرها لا تعطي مؤشرات جدية على إمكانية تغيير في موقف النقابات تجاه المطالب الكبيرة للطبقة العاملة وهي متركمة، وكل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد والتي ستعقد فيما بعد قد لا تخرج عنها مواقف جدية تكون بمثابة مواقف ورسائل للحكومة ومن يشد بأزرها ترسلها الحركة النقابية والطبقة العاملة لتعلن فيها عن استيائها وعدم رضاها عن كل الإجراءات المتخذة بحق العمال ومصالحهم ومعاملهم.

الكوادر النقابية التي ستحضر الاجتماع قد تطرح بعض ما عندها كونها تتعرض الآن أكثر من أي وقت مضى ومباشرة لمطالب من هم تحت، أي: لمطالب العمال في المعامل الباقين في معاملهم، ولا ندري هل ما سطره إن تم الطرح يروق كثيراً لأصحاب العقد والربط والجهات المختلفة الحاضرة للاجتماع وكيف سيتم الرد؟

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو: أجور العمال وضرورة زيادتها بما تكفل تأمين حاجات العمال وضرورياتهم من مأكل وملبس وسكن وطبابة وغيرها، ومن مصادر النهب والفساد الكبيرين وليس من جيوب الفقراء كما يتم حالياً من رفع للأسعار وزيادة في الضرائب والرسوم وكذلك أوضاع العمال التي تنتج بطاقتها الدنيا نتيجة انقطاعات الكهرباء والشح في المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل خطوط الإنتاج والضعف في تأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وخلافه. الأجور بواقع الحال مع الزيادة والمنحة الأخيرة غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وهم يتحولون إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من معونات ليسدوا به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية.

الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بد لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة، وأن يكون موقفها وقرارها، متخذاً على أساس مصالح الطبقة العاملة السورية في القطاعين العام والخاص حيث حقوق عمال القطاع الخاص بالغالب لا يجري التطرق لها مع أنهم يتعرضون للكثير من الاستلاب لحقوقهم من الأجور إلى التسجيل بالتأمينات الاجتماعية إلى إصابات العمل والضمان الصحي وغيره من الحقوق وحتى بالتسريح التعسفي.

إستعادة ثقة العمال بالنقابات



تواجه الطبقة العاملة حول العالم ظروفاً قاسية منذ بداية جائحة كورونا، ومن الهجوم المستمر على أجورهم. وبعبء انحسار جائحة كورونا، تفاجا العمال بجائحة جديدة وكبيرة، وهي التضخم الذي أصاب أجورهم في مقتل وجرفت الكثير منهم إلى ما تحت خط الفقر. وهذا التضخم ساهم بارتفاعات كبيرة لأسعار السلع الضرورية وخاصة الغذاء. ويخوض العمال مفاوضات شاقة لأجل تحصيل جزء من حقوقهم المسلوقة، من خلال الإضرابات التي تقودها النقابات.

■ نبيل عكام

وفي بلادنا تكونت النقابات بإرادة العمال نتيجة نضالات وتضحيات عديدة وكبيرة قدمتها الطبقة العاملة من أجل تكوين نقاباتها، من أجل الدفاع عن حقوق ومطالب العمال المختلفة التي يسلبها أرباب العمل من أجور عادلة، وتحسين شروط وظروف العمل. والنقابات ليست حكرًا على حزب سياسي وليس لها انتماءات قومية أو دينية خاصة، فهي لجميع العمال بكل انتماءاتهم، وهي بطبيعتها الحال ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة. والعمال يجب أن تختاروا ممثلهم بكل حرية ومن هنا تأتي أهمية استقلاليته عن أجهزة الدولة، مما يساهم في تقوية النقابة في التفاوض نيابة عن العمال، ومن واجب الدولة أن تؤمن لها الحماية الدستورية والقانونية المعبر عنها بالتشريعات الدولية.

الحركة النقابية اليوم في حالة من الضعف لأن الأعداد الكبيرة من الطبقة العاملة بعيدة عن الحركة النقابية. ولكن كيف السبيل إلى جذب هؤلاء العمال للانضمام

كيف السبيل إلى جذب هؤلاء العمال للانضمام في ظل الحركة النقابية التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم؟

العمال من الأخطار والأمراض وإصابات العمل. من خلال الضغط المستمر على تحسين وتطوير قواعد الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية. النقابات العمالية هي شبكة مترابطة ومتضامنة عبر كل البلاد ويمكنها استخدام ترابطها هذا عبر تضامن كافة العمال، من أجل أي حق من حقوق العمال، وحل أية مشكلة من مشكلات العمال الكبرى باستخدام أدواتها النضالية الفعالة والتي منها الإضراب. هكذا يتم إعادة ثقة النقابات للعمال واحتضانهم وحمائتهم وتبني مطالبهم المشروعة وألا يكون الانحياز إلا لصالح حقوق العمال.

في مقدمتها الأجور، وذلك من خلال المفاوضات الجماعية وتحصيل أفضل الأجور التي لا يقل حدها الأدنى عن متوسط الحياة المعيشية وضمان الزيادات الدورية... إلخ. وذلك باستخدام أدواتها النضالية الحقيقية والفعالة. أن يشعر العامل بأن النقابة هي المدافع الحقيقي عنه أمام صاحب العمل أياً كان، دولة أو قطاع خاص وأنها تمثله تمثيلاً حقيقياً. أن تكون النقابة بالنسبة للعامل تلك الجهة الموثوقة بها، يلجأ إليها العمال عندما تتصرف الإدارة بشكل غير لائق مع العمال، وتعمل على احترامه وصون كرامته في مكان العمل، وكذلك تعمل على حماية

عملها بما فيها هيكلتها التنظيمية بحيث تكون جزءاً من جهاز الدولة تعبر عن مصالحها في إطار الطبقة العاملة عبر خطوط مرسومة لا يمكن أن تتجاوزها، وهذا نراه من شكل ومضمون مطالبها لحقوق العمال وخاصة حقها بأجور مناسبة تلبي احتياجاتها المعيشية. والسؤال المفروض اليوم في ظل ظروف الواقع حياة البلاد، كيف تعيد الحركة النقابية ثقة العمال بنقابتهم وكيف تضع القطر على السكة الصحيحة. إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتم إلا من خلال ما تقوم به النقابات من مواقف عملية، تثبت من أنها المدافع الحقيقي عن حقوق العمال والتي

في ظل الحركة النقابية التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم. ومن المعروف أيضاً أن عمال الدولة لا ينتسبون إلى النقابات طواعية بل بحكم العرف فعند دخول العامل إلى أي موقع لدى الدولة اعتبر منتسباً للنقابة وهو قد لا يعرف عن النقابة أكثر من أنها مثل أي جمعية خيرية تقدم بعض المساعدات، فما بالك بعمال القطاع الخاص. بطبيعة الحال ساهم هذا في تهميش دور العمال وأضعف العلاقة بين العامل ونقابته وانعكس بدوره على مجمل العمل النقابي. إضافة إلى احتواء أجهزة الدولة هذه النقابات وتحديد أطر

الطبقة العاملة



مصر عمال الصلب

يعلقون التفاوض مع الشركة

أعلن عمال شركة بشاي للصلب في مصر، يوم الاثنين الماضي، تعليق التفاوض مع إدارة الشركة، احتجاجاً على ماطلة الإدارة في تنفيذ وعودها بتلبية مطالب العمال بدفع رواتبهم المتراكمة، وحقوقهم في زيادة هذه الرواتب. وقالت مصادر عمالية، إن العمال أغلقوا أبواب الشركة اليوم، لمنع خروج جرارات نقل الحديد، تمشيماً لتصعيد احتجاجاتهم، وصولاً إلى الإضراب العام. ويقدر عدد عمال شركة بشاي للصلب بما يزيد عن 3500 عامل، حيث بدأوا التفاوض مع الإدارة منذ أسبوع. وقرر العمال تعليق التفاوض مع الإدارة لحين تقديم عرض مناسب ورؤية واضحة للحلول، والتنازل عن المحضر الذي حمل رقم 2022/6464 ضد 11 عاملاً، مدعياً أنهم من حرّضوا زملاءهم على الإضراب في المصنع.



البرتغال إضراب عمالي بمطار لشبونة

أصيب مطار لشبونة البرتغالي بالشلل الأحد الفائت، عقب إضراب عمال المناولة، ما تسبب في ارتباك حركة السفر. وقالت بيانات صادرة عن شركة «إيه. إن.إيه» المشغلة للمطارات الوطنية في البرتغال أن نحو 60 رحلة ألغيت في مطار لشبونة، نتيجة إضراب ينفذه عمال المناولة، مما أربك رحلات السفر للمطارات الرئيسية في البرتغال. ويطالب العاملون في شركة المناولة «بورتواي» بزيادة أجر الإجازات المدفوعة وتحسين ظروف العمل. وقال المتحدث باسم الاتحاد الوطني للعمال بالطيران المدني، إن أكثر من 90% من عمال الشحن والتفريغ من في مطاري لشبونة وبورتو يشاركون في الإضراب الذي استمر ثلاثة أيام. وتابع أن الاتحاد يتوقع إلغاء ما بين 70 و80 رحلة في مطار لشبونة.



إسبانيا عمال طيران

«إيبيريا إكسبرس» يدخلون في إضراب

دخل عمال شركة النقل الوطنية الإسبانية «إيبيريا إكسبرس» في إضراب عام عن العمل لمدة 10 أيام للمطالبة بزيادة الأجور نتيجة ارتفاع التضخم. وقالت متحدثة باسم النقابة إن الإضراب، الذي سيستمر في الفترة الممتدة من الـ 28 آب إلى الـ 6 أيلول، من المتوقع أن يشمل 92 موقعاً. يأتي هذا الإضراب في الوقت الذي يناضل فيه قطاع الطيران الإسباني مع الإضرابات المستمرة للعمال في شركتي «إيزي جيت» و«ريان إير». وترتبط رحلات «إيبيريا إكسبرس» العاصمة الإسبانية مدريد بحوالي 40 مدينة بجميع أنحاء أوروبا. والخطوط الجوية الإسبانية «إيبيريا» مملوكة لمؤسسة «أي آيه جي»، التي تمتلك أيضاً الخطوط الجوية البريطانية و«إير لانغوس» الأيرلندية.



هولندا.. إضراب عمال السكك الحديدية

بدأ عمال السكك الحديدية في هولندا إضراباً عاماً عن العمل يوم الجمعة 26 آب في القسم الغربي من البلاد، الذي يعتبر الأكثر كثافة بالسكان، من أجل المطالبة بزيادة الأجور لمواجهة التضخم المتزايد، وهو الثاني في غضون 3 أيام وكان الإضراب الأول في المنطقة الشمالية من البلاد يوم الأربعاء. ويسبب هذا الإضراب توقف معظم خدمات السكك الحديدية على مختلف أنحاء هولندا وكذلك ألمانيا المجاورة. كما تحتج النقابات على تعليق محادثات مع الإدارة طالبوا خلالها بزيادة الأجور. وتخطط نقابات عمال السكك الحديدية لثلاثة إضرابات أخرى الجزء الشمالي الغربي من البلاد، في وسط هولندا، وفي الجزء الجنوبي الشرقي. هذا وقد ارتفعت أسعار المستهلكين في هولندا بنسبة 9,9% منذ بداية عام 2022.

هل حرية النقابات مؤمنة في الليبرالية؟



تنادت النقابات في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لتأسيس اتحاد نقابي عالمي يجمع كل النقابات في العالم، وقد تأسس اتحاد النقابات العالمي في باريس 1945 بدعم من الكتلة الاشتراكية، مما دعا الكتلة الرأسمالية ممثلة في أوروبا الغربية وأمريكا لتأسيس الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

■ اديب خالد

النقابات في الدول الأوروبية

الأنظمة الأوروبية الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تغيرت موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية، فهذا التغيير سمح بحرية العمل مع إعطاء نفس مستوى الحريات لمنظمات العمال وتشكيل جدار حماية كافية للعمال تمنع من التعدي على حقوقهم وتؤمن الحد الأدنى من المطالب، وهذه النقابات تستطيع من خلال مساحة الحرية الممنوحة لها الدفاع عن العمال وعن مصالحهم بوجه أرباب العمل، لا بل تصل قدرة النقابات في بعض الدول إلى درجة أنها هي نفسها تفرض الحد الأدنى للرواتب والأجور من خلال الحوار والتنسيق والمفاوضات واتباع أساليب الضغط مع منظمات أرباب العمل ومن دون تدخل من قبل جهاز الدولة، ولهذه النقابات مؤيدوها الملتفون حولها لقناعتهم بقدرتها على تمثيلهم والدفاع عن حقوقهم وهي تستخدم الإضراب كسلاح فعال في وجه الحكومة وفي وجه أرباب العمل كوسيلة ضغط تستطيع من خلالها فرض رؤيتها في حال إقرار قانون أو إجراء ما ضد مصلحة العمال ولكن مع تبني السياسات الليبرالية الجديدة في بداية

الثمانينات بدأ وضع النقابات يتغير تدريجياً، وكذلك حال العمال مهم، فقد تقلصت مرحلة الرفاه الاجتماعي التي كانت سائدة ومعها تقلصت حقوق العمال أيضاً وساد القمع لأي حراك عمالي، وهذه صفة ملازمة لمن يتبنى السياسات الليبرالية لأن الليبرالية عبر قمعها تستحوذ على منتوج العمل الذي يصنعه العمال وتمركز الثروة أكثر بيد قلة قليلة بيدها سلطة القرار الاقتصادي والسياسي.

النقابات العربية

بدأ تشكيل وتأسيس النقابات العمالية العربية ما بين نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد تميزت بأنها جزء من حركة التحرر ضد الاستعمار، وبعد الاستقلال تحولت هذه النقابات أو الاتحادات العمالية إلى مؤسسات جماهيرية ضخمة وقوية، أما في سورية بدأت ملامح تكون الطبقة العاملة تأخذ صورتها الحقيقية والمستقلة في المجتمع مع بزوغ فجر النهضة الصناعية، وإنشاء معمل الإسمنت في دمشق عام 1928 ومؤسسة «ترامواي وكهرباء دمشق» وأخذ الوعي العمالي يتنامى ويتطور، وبدأ نضال الطبقة العاملة يتصاعد وبيبلور التنظيم النقابي في ظل ظروف صعبة سياسية واقتصادية وتوج هذا

النضال بتأسيس الاتحاد العام 1938، والذي ساهم في تعزيز وحدة الطبقة العاملة، ودمجها في معركة التحرر الوطني، وتنظيم علاقات العمل وحماية العمال، ولاسيما بعد ازدياد حجم الاستثمارات الوطنية في مجال صناعة الغزل والنسيج والكبريت وغيرها وتم العمل الشاق من قبل النقابات لإصدار قانون للعمل يوفر للعمال الحماية القانونية ومع بداية الاستقلال في عام 1946.

النقابات في الوقت الراهن

بعد عام 1958 بدأ التراجع في دور النقابات والحركة النقابية في المنطقة العربية وفي سورية خصوصاً وتمت السيطرة عليها وتوجيهها بما يخدم السياسات الحكومية لا العمال، حيث فقدت النقابات استقلاليتها تدريجياً وأصبحت قراراتها مرهونة لجهات أخرى مما أفقدها القدرة والإمكانية على مواجهة قوى رأس المال وأرباب العمل وخاصة رب العمل الحكومي، حتى انتهجت دول المنطقة الليبرالية الاقتصادية ومنها سورية حيث ازداد الوضع سوءاً لجهة تدهور الوضع المعيشي وفقدان العمال والنقابات للحريات السياسية والديمقراطية ولهذا لم تستطع النقابات الدفاع عن العمال وعن مكتسباتهم التاريخية، ولم تنتج الليبرالية الاقتصادية ليبرالية سياسية وحريات لطرفي علاقة العمل كما وعدنا دعاة الليبرالية، بل نشأت ليبرالية مشوهة بشكل مسخ عن سابقتها في الدول المتقدمة

وترافقت مع زيادة في قمع الحريات السياسية والتضييق على المجتمعات ونهب القطاع العام وتكبير وجعل نقابات العمال تحت السيطرة الحزبية والأمنية ومنعها من أداء دورها النضالي في الدفاع عن العمال حتى تحولت هذه النقابات إلى مجرد تابع حكومي لا يستطيع تمثيل نفسه والعمال غير معترفين بها، وربما لم يسمعوا عن الكثير من قياداتها الحقيقيين وبهذا يكونون معروفين من قبل العمال وحتى المجتمع.

ليبرالية = قمع

تراكمت الأرباح والأموال الطائلة في قطب واحد من المجتمع لا يمثل سوى 10% وربما أقل من الشعب وتراكم البؤس والفقر والبطالة في القطب الآخر، وكان من الضروري لليبراليين أن يتبعوا سياسة قمعية وأمنية تجاه المجتمع وتجاه النقابات خاصة لمنعهم من مجرد حتى الاحتجاج على أوضاعهم السيئة كي لا يرى أحد ذلك البؤس الناتج عن النهب الذي زرعه الليبرالية في نفوس الشعب، ولتصوير الليبرالية بأنها المنقذ الوحيد لنا من حالة التخلف الاقتصادي والسياسي التي نعاني منها منذ عشرات السنين، ولكن في الحقيقة هي تستكمل الخراب في أنظمتنا وتجعل من نهبا أكثر حدة لتصل إلى درجة تمزيق مجتمعاتنا وتخريب بلداننا من الداخل ودون أي عناء من قبل الدول الخارجية التي تتربص بنا.

تراكمت الأرباح والأموال الطائلة في قطب واحد من المجتمع لا يمثل سوى 10% وربما أقل من الشعب وتراكم البؤس والفقر والبطالة في القطب الآخر

«تطبيق 2254 والتفاهم بين السوريين، هو الأداة الأمضى في طرد الأمريكان»



استضافت قناة الميادين يوم الأربعاء الماضي 31 آب، الرفيق مهند دليقان، أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية في برنامج لعبة الأمم، لنقاش التصعيد الجاري في التنف والشمال الشرقي السوري. وفيما يلي، تنشر قاسيون قسماً من مداخلة دليقان:

جو دولي - إقليمي جديد

أعتقد أنّ التصعيد العسكري ضد الأمريكان الذي جرى مؤخراً هو بالتأكيد مهم، ولكنه ليس بقدر أهمية التصعيد السياسي الذي يجري بالاتجاه نفسه؛ الكلام التركي المستجد هو ليس مبادرة منفردة تركية، بل هو ضمن عملية منسقة ومنظمة ضمن ثلاثي أستانا. يمكن الإشارة لذلك على الأقل عبر التذكير بأن وزير الخارجية الإيراني في تموز الماضي خلال زيارته إلى دمشق تحدث عن أن إيران تعمل على حل «سوء الفهم» بين تركيا وسورية من خلال الحوار، واستخدام هذا التعبير «سوء الفهم»، ليس مصادفة، بمعنى أنه هناك إمكانية لحل هذا القضية.

كذلك الأمر في المؤتمر الصحفي الأخير لوزيري الخارجية السوري والروسي في موسكو، وزير الخارجية الروسي قال: إن روسيا تعمل على تسوية العلاقات بين تركيا وسورية منذ سنوات. كانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها ذلك، ولكن لم يكن من الصعب على أي متابع أن يتكهن بأن هناك محاولات روسية تحت الطاولة بهذا الاتجاه.

إذاً هناك فعلياً جو إقليمي - دولي جديد يتكون، لقراءته بشكل أفضل يمكن أيضاً الرجوع للتصريحات الخاصة بقمة طهران الأخيرة للثلاثي وما تلاها. ليس غريباً حديث الروس عن الوجود غير الشرعي كما يسمونه للاحتلال الأمريكي في سورية، ليس غريباً الحديث الإيراني، ولكن الغريب هو الحديث التركي. الأتراك مؤخراً بمن فيهم الرئيس التركي صرح، أو طالب بخروج القوات الأمريكية من سورية، هذا الكلام كله يؤشر إلى أنه هناك فعلياً تجهيز وتحضير سياسي لعملية طرد الأمريكان من سورية، وقد يكون هذا النوع من التنازلات العسكرية جزءاً منه، ولكن علينا أن ننتبه إلى أنّ طرد الأمريكان من سورية هو عملية متكاملة تحتاج إلى مجموعة من الجوانب، بينها العسكري بلا شك، ولكن أيضاً السياسي والاقتصادي والثقافي وما إلى ذلك.

الوزن النسبي لهذه العناصر، أيها الأكثر وزناً، أيها الأولوية وأيها الأهم، هذا ما يحدده الطرف الملموس. والطرف الملموس هو أنه من غير الممكن الذهاب لمواجهة مباشرة بالمعنى العسكري، بالمعنى الدولي، لأن هذا سيشكل خطورة كبيرة، ولأن الأمريكان يدفعون بشكل أو بآخر نحو التصعيد، سواء في أوكرانيا أو تايوان أو أي مكان آخر من العالم للوصول لشكل من أشكال الصدام المباشر، على مبدأ ما جرى في حرب العالمية

الثانية. في حينه كان شعار القوى التقدمية ما قبل الحرب: «فلنسقط مشعلي الحروب»، ولم يتمكنوا من إسقاط مشعلي الحرب إلا بالحرب نفسها، اليوم أمامنا فرصة تاريخية لإسقاط مشعلي الحروب قبل أن يخوضوا الحروب الكبرى، صحيح أنه هناك حروب ومناوشات في كل مكان الآن، ولكن ليس حروب كبرى.

مهمة الأمريكان في سورية

حول ما هي مهمة القوات الأمريكية في سورية، وكما لا نتكهن وكما لا نحلل، يمكننا أن نأخذ كلام الأمريكان أنفسهم حول هذا الموضوع، وأعتقد أنه ليس هناك أهم من كلام المبعوث الخاص الأمريكي السابق إلى سورية حول هذا الموضوع جيمس جيفري، والذي قال صراحة: إن مهمة القوات الأمريكية في سورية هي تحويل سورية إلى مستنقع لروسيا. وهذا كلام واضح ويمكن الرجوع له وكرره أكثر من مرة.

وأما بالنسبة لداعش ودور الأمريكان في محاربة داعش يمكن أيضاً الرجوع للتسريب الشهير لوزير الخارجية الأسبق في عهد أوباما، كيري، التسريب أصبح مشهوراً، وفيه قال: كنا نراقب نمو داعش وكنا نأمل بأن نستفيد منها ولكن بدخول الروس تغيرت المعادلة.

بمعنى أن الغايات التي تعلنها أمريكا بما يخص المهام في سورية هي ليست صحيحة، الغايات من وجودهم في سورية والمنطقة تتلخص في أنهم حين كانوا قوة صاعدة كان وجودهم هو لإنفاذ مشاريعهم، الآن وهم قوة متراجعة وجودهم الغرض منه هو منع تحقيق مشاريع الآخرين.

لا أعتقد أن هناك مخططات لتقسيم سورية، ليس لأن الأمريكان والصهاينة ليست لديهم رغبة بتقسيم سورية، ولكن لأنهم واقعيون ويعلمون أن توازن القوى بالمعنى الدولي

والإقليمي اليوم لا يسمح بالوصول إلى تقسيم لسورية، ولكن المطلوب فعلياً هو تعطيل مشاريع الآخرين. تعطيل مشاريع الآخرين يعني منع ذهاب سورية لاستقرار حقيقي، منع توحيد سورية كاملة ليس فقط أرضاً وإنما أرضاً وشعباً.

الأداة السياسية والاقتصادية

توجد مجموعة من الأدوات لطرد القوات الأمريكية من سورية بينها السياسي وبينها العسكري وبينها الاقتصادي. الوزن النسبي الأعلى اليوم هو للأداة السياسية وليس للأداة العسكرية، هذا لا يقلل من أهمية الأداة العسكرية ولكن يضعها في موضعها الحقيقي مقارنة بالأداة السياسية والاقتصادية.

ما المقصود بالأداة السياسية والاقتصادية بطرد الأمريكان من سورية؟ إذا بدأنا بالاقتصادية، الأمريكان اليوم ليسوا موجودين فقط في الشمال الشرقي، الأمريكان موجودون اليوم في البنك المركزي السوري، وموجودون في كل بقاع سورية من خلال الدولار، ومن خلال طبيعة الاقتصاد الممار في سورية ومن خلال تنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدولي؛ الدول في الأزمات تزيد الدعم وتوزع المواد بالبونات، ولدينا في سورية يجري العكس، يجري رفع الدعم، ويجري استمرار ربط الاقتصاد السوري بالاقتصادات الغربية، ولا يجري الانتقال فعلياً باتجاه الشرق، لأنه هناك نفوذ كبير لتجار الحرب وللفاستين الكبار الذين هم من يديرون المسألة الاقتصادية في الداخل السوري. إذاً نحن بحاجة إلى التحرر من الأمريكان ليس فقط عبر الأداة العسكرية، وإنما أيضاً بالأداة الاقتصادية.

بالنسبة للجانب السياسي، نحن بحاجة للتحرر من الأمريكان من خلال إعادة توحيد الشعب السوري، إعادة توحيد الشعب السوري لا يمكن أن تتم بالسحق والمحق والحسم، هذا

غير ممكن؛ إعادة توحيد الشعب السوري تعني تحقيق ما يريده الشعب السوري، وما يريده الشعب السوري هو الذهاب إلى وضع جديد، إلى نظام جديد، من خلال تغيير حقيقي يتم بالتوافق، وعلى أساس القرارات الدولية، والحوار بين النظام والمعارضة عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، بذلك يمكن الدفع جدياً باتجاه طرد الأمريكان من سورية.

الحوار والتفاهم هو المخرج

المطابقة بين الأمريكان وقسد مسد، والقول: إن هؤلاء دروع لأولئك هو ما يريده الأمريكان لتصعيب خروجهم من سورية؛ يريدون أن يضعوا أمامهم دريئة، ولكن الوقائع والحقائق على الأقل خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية من حوار منقطع بين قسد - مسد، والنظام السوري في دمشق، أكدت أنه يمكن الوصول إلى نتائج. هؤلاء في النهاية هم سوريون، وبالتالي يمكن التفاهم معهم، والوقائع أثبتت أنه يمكن التفاهم معهم لأن الحوارات الطويلة التي أجريت خلال السنوات الماضية وصلت إلى نتائج، اليوم هناك نتائج حقيقية في إطار تبادل النفط والقمح وغيره، وهناك انتشار للجيش السوري في أماكن محددة تم التوافق عليها، وهناك انتشار للقوات الروسية في أماكن لم يكونوا موجودين فيها، نتحدث كل هذا الحديث عن شرق الفرات، وبالتالي أرى أن محاولة المطابقة بشكل نهائي بين قسد - مسد - الأمريكان، تصب في مصالح الأمريكان، وليس في مصالح السوريين. قسد ومسدهم عليهم أن يبتعدوا عن الأمريكان هذا صحيح، ونحن نطلب منهم ذلك بشكل مستمر، ولكن على الأطراف الأخرى من السوريين أن تسعى للتفاهم مع هؤلاء السوريين من خلال تقديم تنازلات متبادلة للوصول لأرض وسط، يمكن على أساسها طرد الأمريكان فعلياً، وحل الأزمة فعلياً.

قسد ومسدهم عليهم أن يبتعدوا عن الأمريكان ونحن نطلب منهم ذلك بشكل مستمر ولكن على الأطراف الأخرى من السوريين أن تسعى للتفاهم مع هؤلاء السوريين من خلال تقديم تنازلات متبادلة

تحولات الفساد والنهب في سورية



يحاول المسؤولون السوريون تبرير الإجراءات «غير الشعبية» التي تقوم بها الحكومات المتعاقبة، بأنها إجراءات اضطرارية في ظل العقوبات والحصار. والواقع أن الحكومات السورية ومن خلفها أصحاب النفوذ الحقيقي والسلطة الحقيقية في البلاد، لم يعد في جعبتهم سوى الإجراءات «غير الشعبية»، وبعبارة أدق، الإجراءات التي تصب بالذد من مصلحة عامة الناس ومصلحة البلاد ككل، وفي مصلحة الممولين والفاستين الكبار.

■ مركز دراسات قاسيون

أكثر الإجراءات وضوحاً، هي تلك المصنفة تحت باب رفع الدعم، والتي يجري بموجبها رفع سعر كل شيء عملياً، ليس فقط إلى عتبة الأسعار العالمية، بل وفوقها بالنسبة للعديد من البضائع. بالتوازي مع تقويض كل الخدمات والمكتسبات التي جرى تحصيلها تاريخياً من التعليم إلى الصحة إلى الكهرباء والخ. الأمثلة في هذا السياق تكاد تكون بلا نهاية؛ من «البطاقة الذكية»، إلى رفع نسبة التعليم الموازي إلى 50% من الطلبة، مع رفع رسومه، إلى تآكل الخدمات الصحية بشكل كارثي، إلى أسعار المحروقات وغياب الكهرباء، واستمرار حصر استيراد عدد من المواد الغذائية الأكثر أساسية في يد بضعة حيتان كبار، يأكلون موارد الدولة ودم السوريين في الوقت نفسه.

استمراراً لسياق!

تحت ضغط وعذابات السنوات الكارثية الماضية، قد يسهو أو ينسى البعض السياق الذي سبق الأزمة، وكيف كانت الأمور تدار من الناحية الاقتصادية في حينه.

لا بد إذًا من التذكير سريعاً، بأنه منذ تمّ تبني ما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي» عام 2005، والأمور من سيئ إلى أسوأ. يكفي أن نذكر بأهم رقمين كانا نتاج الخطة الخمسية العاشرة (2005-2009)، وكانا الأساس المادي للحريق التالي: أولاً: ارتفعت نسبة

الفقر على الخط الأعلى في سورية من 30% عام 2005، إلى 44% نهاية 2009. أي أنه جرى إلقاء ما يقرب من ثلاثة ملايين سوري تحت خط الفقر خلال 5 سنوات فقط.

الرقم الثاني: هو رقم توزيع الثروة، مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة، كان 75% من الثروة المنتجة مجدداً في سورية، تذهب لـ 20% من السكان، بينما 80% منهم يحصلون على 25% من الثروة.

والى هذين الرقمين يمكن إضافة دزينة من الأرقام الأخرى المتعلقة بتراجع حصة كل من الزراعة والصناعة من الناتج الإجمالي، الذي تمّ تضخيم أرقامه بشكل وهمي عبر الحسابات المالية المكررة، وعبر فقاعة «الانفتاح» وما صاحبها من أنشطة مالية وبنكية، سرعان ما انفجرت تلك الفقاعة، وتبين خاؤها مع أول طلقة رصاص، حيث فرّط الأموال الساخنة بلا رقيب أو حسيب بعد أن تربّحت من تعب السوريين.

أبعد من ذلك

يصعب أن تجد بين عموم السوريين، أيّاً تكن مواقفهم السياسية الراهنة، من يحتفي بالسياسات الاقتصادية التي كانت وما تزال متبعة في سورية، خاصة منذ 2005. ولكن مع ذلك، فإن انتقاد البعض يقف عند حدود اعتبار اختيار الطريق «الليبرالي» اقتصادياً، مجرد خطأ وقعت به السلطات في إطار التجريب والبحث عن حلول... ولكن حقيقة الأمر أبعد

من ذلك، وينبغي تبيينها لأنها هي وحدها ما يسمح بتفسير استمرار هذا «الخطأ» وتعمقه، بل والإصرار عليه في ظل أزمة طاحنة تتطلب سياسات معاكسة 180 درجة للسياسات التي يجري اتباعها.

ينبغي إذًا فهم مصدر هذا «الخطأ» أي فهم الأساس الذي دفع نحو تبني السياسات الليبرالية في سورية تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي».

من البديهي، أن أية سياسة اقتصادية، في أية دولة كانت، هي دائماً لخدمة مصلحة فئات وشرائح طبقية بعينها، وضد شرائح وفئات طبقية أخرى؛ وقبل أي تفصيل إضافي، يُعد مؤشر توزيع الثروة في بلد من البلدان أحد أهم المؤشرات على طبيعة ونوعية المصالح التي يخدمها اقتصاد ذلك البلد. وحين تصب ثلاثة أرباع الثروة في جيب خمس الناس، فهذا يعني أن الاقتصاد وتالياً السياسة والعسكر تدار لمصلحة هؤلاء.

الانتقال نحو الليبرالية في سورية لم يحدث دفعة واحدة، ولم يبدأ عام 2005، بل بدأ قبل ذلك بأعوام طويلة، ولعل أوضح معالم هذا الانتقال كان قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وإن كان هذا القانون ليس هو أيضاً الخطوة الأولى ضمن هذا الانتقال، ولكنه

الخطوة الأولى الواضحة المعالم. ما أوصل سورية إلى القانون رقم 10 لعام 1991، وما تلاه وصولاً لـ «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ليس الطرف الدولي المتعلق بانتهاء الاتحاد السوفييتي فحسب (وهو عامل مهم لا شك في هذا الانتقال)، ولكن أيضاً طبيعة التطور الداخلي لبنية المجتمع، ولبنية الفئات المتنفذة والمسيطر على البلاد. ففي سورية منذ الستينات عملياً، لم يجر

تطور الطبقات في سورية ككل ضمن سياق كلاسيكي، أي لم تتطور البرجوازية الصناعية ومعها الطبقة العاملة وصولاً إلى التناقض بينهما، وبحيث كل منهما عن تعبيره السياسي والخ. ما جرى هو تطور «كلاسيكي» لبلد تابع اقتصادياً، لبلد تمّت إعادة ترتيبه بما يتناسب مع موقع دولة طرفية ضمن نظام الاستعمار الحديث الاقتصادي، بحيث تكون هذه الدولة مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للمواد المصنعة، ومصدرة للعقول، وضعيفة الإنتاجية... الخ. وقد ساهم في هذه العملية بشكل فعال احتلال الجولان السوري، وتحول «المجهود القتالي» إلى عبء ضخم دائم، لم يكن بحد ذاته ليشوه الاقتصاد لولا أن تحول مع الزمن إلى دريئة ينفذ من خلالها الفاسدون الكبار نحو تخفيض سقف الحريات السياسية إلى الحدود الدنيا، تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

خلال هذه المرحلة، بدأت شرائح معينة من الفاسدين البيروقراطيين، أي الفاسدين الذين منحهم كراسيهم إمكانية النهب، بتجميع الثروات شيئاً فشيئاً. في حينه كانت هناك فئة أكثر سيطرة على السوق وعلى عمليات النهب، وهي فئة الكومبرادور، أو ببساطة، فئة وكلاء الشركات والبنوك الأجنبية، والذين كان عملهم الأساسي هو إدارة عملية التبادل اللامتكافئ لمصلحة الغرب، أي إدارة عمليات الاستيراد والتصدير، ومعها كل العمليات الاقتصادية الأساسية، بحيث تحافظ على الموقع التابع والمنهوب لسورية، وبحيث ينهبون لجيوبهم مقدراً مهماً، ولجيوب المراكز الغربية مقادير أكبر.

نشأت علاقة بين الفاسدين البيروقراطيين، والكومبرادور، علاقة تنافس وشراكة،

سياق مستمر عمقته وسرعته الأزمة



أخطر من ذلك

الفاقدون الكبار ذوو الصفة البيروقراطية من حيث النشأة، قد نجحوا في إتمام تحولهم إلى حد بعيد، وقد احتلوا معظم مواقع الكومبرادور السابق، ولكنهم هم أنفسهم قد غدوا شيئاً آخر مع هذا التحول؛ فقد تحولوا شيئاً فشيئاً نحو رأس مال مالي... أي رأس مال عديم الهوية الإنتاجية، يعمل في أي شيء يجني أرباحاً، والمهم أن تكون أرباحاً كبيرة وسريعة... ولذا نمت أكثر فأكثر كل أنواع المضاربة، ابتداءً بالعقارية، ووصولاً في يومنا هذا إلى المضاربة المالية على الليرة السورية حتى.

وربما أخطر من كل ذلك، أن تحول الفساد البيروقراطي إلى رأس مال مالي لم يكن سوى عتبة جديدة ضمن تحول مستمر؛ فالعقوبات الغربية وقانون قيصر خاصة، ومعه كل ظروف الحرب، قد أثرت فعلاً، وبين أهم تأثيراتها أنها دفعت برأس المال المالي هذا نحو طور جديد، هو طور رأس المال المالي الإجرامي، والذي بات الآن يمتنح الإلتجار بالمخدرات والبشر بكل أنواعها، وفوق ذلك يتاجر باستمرار الحرب.

بالمحصلة، بات رأس المال المالي الإجرامي هذا، ليس مجرد امتداد لرأس المال المالي العالمي في سورية، بل بات امتداداً لنمط محدد من رأس المال ذلك، أي رأس المال المالي الإجرامي العالمي... رأس المال الذي هو العدو الأخطر للبشرية بأسرها، والذي يرى أن مجرد وجود سورية موحدة هو مشكلة بالنسبة له... ولذا فإن العمل المستमित الذي يقوده هؤلاء ضد الحل، وضد الحوار، وضد تنفيذ 2254، وضد أستانا ضمناً، هو استمرار طبيعي ومنطقي لطبيعة المصالح الذاتية والعالمية التي يخدمها أصحاب هذا السلوك...

عمليات التهام مصالح الناس.

الفاقدون الكبار كانوا يعلمون جيداً أن احتلال مواقع الكومبرادور، يتكوّن من عمليتين مترابطتين؛ احتلال مواقعه في السوق المحلية، ولكن أهم من ذلك بما لا يقاس هو احتلال مواقعه ضمن السوق العالمية، وبوضوح تدمير بالتوازي مع وراثة علاقاته مع الغرب وحظوته لديهم.

بهذا المعنى، فإنه كان من الضروري، أن يظهر الفاسدون الكبار «حسن النية» اتجاه المركز الغربي الذي بيده إعطاء كروت البلائش للكومبرادور المحلي. وأهم مكان لإصدار تلك الكروت يقع في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والطريق الأقرب لقلب هاتين المؤسستين هو تنفيذ توصياتهما.

أي أن سياسات رفع الدعم، وما يسمى «التطوير الهيكلي»، وشعارات التجارة قاطرة النمو والسياسة قاطرة النمو، وتخفيض حقوق العمال، وتقديم التنازلات لرؤوس الأموال الخارجية، والخ... كل هذه السياسات وتبنيها، ليس فقط أداة لسيطرة القطر السمان ومن وراءها على السوق المحلية، ورفع نسب النهب منها، بل وأهم من ذلك أنها الطريق نحو الحصول على الاعتراف من المركز الغربي بوكلاء النهب المحليين.

ليس مستغرباً في هذا السياق أن تحسنت فجأة علاقاتنا مع تركيا وقطر، وأن تم إغراق السوق بالبضائع التركية في حينه، وأن تم بالمعنى تدمير كم كبير من الصناعات المتوسطة المحلية، وليس مستغرباً أيضاً الركض وراء وهم الشراكة الأوروبية، وغيره من الاتجاهات السياسية-الاقتصادية التي تم اتباعها.

ما اوصل سورية إلى القانون رقم 10 لعام 1991 ليس الظرف الدولي المتعلق، بانهاير الاتحاد السوفيتي فحسب ولكن أيضاً طبيعة التطور الداخلي لبنية المجتمع ولبنية الفئات المتنفذة والمسيطرة في البلاد

وهذه الفريسة بدأ التهامها بشكل واسع مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وكان من بين أول الضحايا المازوت الذي تم رفع سعره بين ليلة وضحاها من 7 ليرات لليلتر إلى 25 ليرة لليلتر، وذلك عام 2007.

ويذكر السوريون النتائج المباشرة لتلك الكارثة التي حلت على رؤوسهم؛ يذكرونها بتأثيرها المباشر على المواسم الزراعية، وخاصة المعتمدة على السقاية... حيث استفاق أهالي حلب ودمشق على عشرات الآلاف من أهالي الجزيرة السورية الذين هجروا أراضيهم وقدموا إلى المدينتين، يجلسون منذ الصباح تحت الجسور بانتظار الحصول على أي عمل في «الفعالة»، ليؤمنوا لقمة الخبز لعيالهم بعد أن سحب من فمهم.

كذلك رأى السوريون الانعكاس السريع لهذا القرار على الثروة الحيوانية التي تأكل أكثر من ثلثها خلال سنوات الخمسية العاشرة، وارتفعت أسعار اللحوم بشكل كبير، وبات اللحم عزيزاً صعب المنال إلا بكميات قليلة بالنسبة للسواد الأعظم من السوريين.

إنعاش ذاكرة ما قبل 2011، وما قبل 2005 أيضاً، ضروري لفهم السياق العام الذي يوصل مسؤولاً إلى تلك الدرجة من عدم المبالاة اتجاه الناس، ومن عدم احترامهم، للقول: إن الدولة قررت رفع تكلفة الحصول على جواز سفر فوري إلى 500 ألف ليرة سورية «نزولاً عند رغبة المواطنين»!

سياق موازي

إذاً، فإن تحول 2005 نحو الليبرالية الاقتصادية، كان جزءاً من سياق عام ممتد، عملت وفقه شرائح الفاسدين البيروقراطيين الكبار لاحتلال مواقع الكومبرادور، وتوسيع

حيث يمرر الفساد البيروقراطي مصالح الكومبرادور مقابل نسبة أو حصة من المراج. مع الوقت، ومع تراكم الثروة في أيدي الفساد البيروقراطي، ومع تعمق نفوذه وسيطرته، بدأ يعي اللعبة أكثر ويطلب بحصص أكبر، بل ويطلب بالحصة كلها.

عند هذه النقطة بالذات، بدأت عملية التحول نحو الليبرالية تشهد خطواتها الكبرى الأولى، أي مطلع التسعينيات. ويذكر السوريون جيداً، أن تلك المرحلة بالذات هي التي شهدت ظهور ما سمي في حينه بـ«القطر السمان»، والذين كانوا تجاراً صغاراً تحولوا بغمضة عين، وبمساعدة قوانين وتسهيلات معينة، إلى متولين كبار. والحقيقة أن هؤلاء لم يكونوا سوى واجهات للفاسدين الكبار الذين أرادوا اكتساح السوق، وإخراج الكومبرادور منها، ليس لمصلحة عموم السوريين، بل ليحلوا محل ذلك الكومبرادور.

الفريسة الأثمن والأسمن كانت القطاع العام، والذي بدأت مختلف أنواع الألعاب الدفترية والاحتياالية تظهره خاسراً، إضافة إلى عمليات النهب والفساد التي لعبت الدور الرئيسي في تخسيره...

الفريسة التالية التي بدأ التهامها بشكل متسارع منذ 2005 هي الدعم، والذي كان هو نفسه وعبر تاريخه تعبيراً عن اختلال العلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة. أي أن سياسة الدعم نفسها ومنذ اللحظة الأولى، كانت اعترافاً من الدولة بأن أجور العاملين لا تفهم للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ولذا لا بد -حفظاً للأمن الاجتماعي ولا استمرار الإنتاج- أن يتم دعم رواتبهم تلك ببعض الزيادات بطرق غير مباشرة، عبر أسعار المحروقات والخبز والصحة والتعليم والخ.

التحول في التعليم إلى الوراثة أم إلى الأمام



من أغرب المفارقات والتناقضات التي نراها في وزارة التربية انه كلما تعمّقت أزمة التعليم وتفاقت كلما أسرعنا إلى إنقاذها عن طريق حركات بهلوانية، سواء على شكل قرارات أو نوات أو احتفالات، ولم نلمس في الواقع أية خطوات فعلية تنقذ التعليم من كارثته، فضلاً عن الارتقاء به!

■ عمار سليم

وتعمّقها إلى حد الانهيار!

مزيد من الانحدار

أما الواقع الذي تفرضه الظروف الحالية والسياسات الحكومية فهو استمرار الانحدار والتراجع في المستوى التعليمي الناتج عن نقص الكوادر، أو من ضعف أدائهم، نتيجة حالة الإنهاك المعيشي والوضع الاقتصادي الذي وصلوا إليه، وتردي الخدمات عموماً من مواصلات وانعدام الكهرباء وشح المياه وغيرها من الضرورات الحياتية التي تمس حياة الإنسان، وكثرة التسرب من الطلاب نتيجة الحاجة إلى العمل للحصول على ما ينقذ حياتهم من الجوع، وكثرة الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى الطلاب، وازدياد العنف بسبب التدهور الاجتماعي الحاصل من تفكك أسري بسبب الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي، وليس لأي سبب آخر! فبماذا تحتفل وزارة التربية، وإلى أين ستتحول في التعليم؟

فالأجدى بها أن تجلس إلى باقي أعضاء الحكومة لوضع حد لهذا التدهور، الذي لن يتوقف إلا بتوقف الأزمة الحاصلة في البلاد اقتصادياً واجتماعياً!

أرقام صادرة عن الحكومة

لا تقترب من الواقعية!

فقد ورد على صفحتها «الحكومة» ما يلي: «يتوجه الأحد القادم ما يقارب 3,651,923

تلميذاً وطالباً من مختلف المراحل التعليمية إلى مدارسهم موزعين على 13,660 مدرسة ومعهداً.. وحول توزع هؤلاء التلاميذ والطلاب على المراحل التعليمية أشار وزير التربية الدكتور دارم طباع في تصريح لوكالة سانا أن عدد الرياض بلغ 2,332 واستوعبت ما يقارب 133,677 طفلاً وطفلة، وعدد مدارس التعليم الأساسي 9,147 مدرسة استوعبت ما يقارب 3,035,882 تلميذاً وتلميذة، في حين بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي العام 1,629 استقطبت 371,384 طالباً وطالبة، وعدد مدارس التعليم الثانوي المهني 479 مدرسة استوعبت ما يقارب 83,873 طالباً وطالبة».

هل هذه الأرقام واقعية؟

فمن حقنا أن نتساءل، لأنه على حسب هذه الأرقام المعلنة أعلاه يجب أن يكون عدد طلاب كل مدرسة ثانوية 227 طالب، وفي كل مدرسة تعليم أساسي 331 طالباً فقط! وإذا ما وزعنا عدد الطلاب بشكل وسطي على الشعب فيجب ألا يتعدى عدد طلاب شعبة الثانوي أكثر من 25 طالباً، وألا يتجاوز عدد طلاب التعليم الأساسي في كل شعبة 15 طالباً، وذلك بحال اعتماد شعبتين أو ثلاث ووسطياً لكل صف من الصفوف، بحسب مساحة المدرسة وعدد صفوفها طبعاً! والسؤال المطروح لماذا نرى الاحتفاظ في الصفوف متجاوزاً الـ 50 طالباً، علماً أنه لم يشر في بيانات الحكومة أعلاه إلى أنه تم تأهيل مدارس جديدة في هذا العام توصلنا لمثل هذا التوزيع الرقمي في الشعب الصفية! هذا الوطن.

المشكلة أكبر من عدد المدارس!

كثيراً ما نرى في الأحياء تسارع الأهالي والحاحهم على تسجيل أبنائهم في مدارس دون أخرى لاعتبارات كثيرة، منها أزمة المواصلات الحاصلة والسعي إلى أقرب مدرسة من المنزل، ثم بسبب تفاوت مستوى الكادر التدريسي أو الإداري والنقص الحاصل في كثير من المدارس، وكثيراً ما نرى أن سبب الاحتفاظ أيضاً ناشئ عن قيام مدير المدرسة بتوجيه من مديريته بتقليل عدد الشعب، أي طي شعبتين في شعبة واحدة أحياناً، بسبب النقص الحاد بعدد المدرسين والإداريين!

التقنين في الماء والكهرباء لا يستثنى المدارس!

في هذه الأجواء الحارة في بداية العام الدراسي لا تزور الكهرباء مناطق الريف إلا نصف ساعة كل 12 ساعة، وفي المدينة تزورها الكهرباء ساعة ونص كل 4 ساعات قطع في أحسن أحوالها، وسيعاني كل من في المدرسة من طلاب ومعلمين وإداريين من الحر والبرد على السواء، والتقنين لا يستثنى المدرسة طبعاً، وهذا جزء يسير من العوائق والموبقات التي ستجهد على ما تبقى من تعليم في سورية في ظل هذا الفشل الحكومي في تأمين البنى التحتية لكل قطاعات البلاد.

لذلك يبقى الأمل الوحيد في إنقاذ الجيل الصاعد هو المضي نحو تغيير هذه السياسات جملة وتفصيلاً، لأن التعليم هو أهم حجر سيتم الاعتماد عليه لبناء الإنسان في هذا الوطن.

العوائد الاستثمارية على حساب الأمن الغذائي



أقام اتحاد غرف الزراعة السورية، يومي 29-30 آب الماضي، فعاليات المؤتمر المتخصص بالنباتات العطرية والطبية تحت عنوان «الاستثمار الأخضر»، في فندق الداما روز في دمشق، وبرعاية وزير الزراعة وحضور عدة جهات رسمية...

■ نادي عيد

فما هي القيمة المضافة المرجوة من هذا المؤتمر على مستوى الاستثمار بالنباتات العطرية والطبية، والإنتاج الزراعي عموماً، ولمصلحة من؟

المخرجات الإعلامية

جرى خلال المؤتمر مناقشة ما يتعلق بالعملية الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية والتصديرية لهذه المنتجات، بالإضافة إلى الحديث عن دعم الفلاح وتشجيعه للتوجه نحو هذا النوع من الزراعات، مع تسليط الضوء إلى أهمية الدور الاستثماري والتطويري الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص بهذا الشأن.

كما تم وضع خارطة أولية لتوزيع المهام بين القطاع العام والخاص، حيث أشار الوزير خلال المؤتمر إلى دور الحكومة في توفير كافة الأساليب وفرص دعم إنتاج النباتات العطرية والطبية، أما التسويق والتصنيع والترويج لها وتصديرها فهو من اختصاص القطاع الخاص، بالإضافة إلى وضع خارطة ترويجية للأنواع التي يمكن للفلاح زراعتها، وربطها مع الجهات التسويقية وفق آلية متكاملة تبدأ من مراكز تجميع النباتات وحتى التحقق من استلام المنتج ضمن المواصفات المطلوبة.

المخرجات أعلاه لم تتعدّد الحديث الإنشائي من الناحية العملية، فلا قرارات جديّة واضحة جرى اعتمادها، ولا دعم حقيقياً تم إقراره للفلاحين المنتجين للنباتات العطرية والطبية، بل جرى تجيير كل ذلك بما يخدم ويصب بمصلحة القطاع الخاص من المسوقين والمصدرين!

بين السابق واللاحق

صرّح مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن الخطة الإنتاجية للموسم القادم ستكون حوالي 68 ألف هكتار، كما تتضمن خمسة محاصيل رئيسية وهي اليانسون والكمون والكزبرة وحبّة البركة والشمرة، بالإضافة إلى النباتات الطبية والعطرية الموجودة ضمن المناطق الحراجية والبادية والمراعي والمروج. فيما أكد رئيس اتحاد الغرف الزراعية أنه يوجد في سورية أكثر من 3000 منتج نباتي طبي وعطري، تدخل في استثمارات مختلفة وصناعات عديدة، ويمكن استثمارها في صناعة منتجات استهلاكية بدائية أو صناعية أو دوائية.

وبهذا الصدد يذكر أن الخطة الإنتاجية لموسم المحاصيل العطرية والطبية في العام الماضي كانت حوالي 61 ألف هكتار، وأما ما تم تنفيذه على أرض الواقع فقد كانت حوالي 68 ألف هكتار، وذلك بحسب تصريح مدير الإنتاج النباتي، في زيادة للمساحة المزروعة بهذه الأصناف بواقع 7 آلاف هكتار، ومع قلة هذه الزيادة على مستوى المساحة وغياب حجم الكميات المنتجة من المحاصيل فيها، لكن الغائب الأبرز في التصريح أعلاه كان هو الإجابة عن سؤال: على حساب أية محاصيل أخرى تمت تلك الزيادة في المساحة!

لماذا الاهتمام؟

من الواضح خلال التصريحات الرسمية المنبثقة عن المؤتمر أنه يحظى باهتمام حكومي لافت.

فقد كان واضحاً الضخ الهائل نحو إعادة توجيه أنظار كافة الجهات، بمن فيهم المزارعين، إلى إمكانية تحقيق عائدية ربحية

الثابت الوحيد في

مجمّل المعادلة

الرسمية المعمول

بها هو أن العمل

جارٍ نحو إنهاء الإنتاج

الزراعي المحلي

تباعاً «النباتي»

والحيواني» لصالح

استمرار وتوسيع

عمليات الاستيراد

عالية من خلال هذا النوع من الاستثمار الزراعي، بالتوازي مع الحديث عن الجهود الحكومية التي ستعمل على توفير كافة المستلزمات ووضع خارطة توزيع المهام، والحث نحو توحيد الجهود للتعاون بين الجهات العامة والخاصة وهيئة البحوث العلمية الزراعية للاستفادة من أبحاثها في هذا المجال، لوضع إستراتيجية حول كيفية استثمار هذا القطاع بأفضل ما يمكن.

فالتوجه واضح بما لا شك فيه نحو دعم كل ما يمكن استثماره في سبيل تنشيط عمليات التسويق والتصدير، والتي باتت تعرف أنها تدار من قبل غرفة عمليات كبار حيتان الاستيراد والتصدير، ولمصلحتهم.

فالقرارات ومخرجاتها باتت تفصل حكومياً وفق مقاييس تناسب مصالح وتوجهات القلة الناهية نحو زيادة ربحها، وذلك بغض النظر عن الحجم الكارثي لمخلفات تلك القرارات على المزارعين والوطن والمواطن!

ماذا عن أمننا الغذائي

لن نقلل من أهمية الاستثمار في زراعة النباتات العطرية والطبية دون أدنى شك، وبما يحقق الجدوى الاقتصادية منها، لمصلحة المزارعين والاقتصاد الوطني ككل، بحال تكاملها مع بقية الزراعات، وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، وليس على حسابها!

ولكن وفق الواقع الملموس للظروف الحالية الحرجة، ونحن في خضم أزمة غذاء عالمية، أليس الأجدي للحكومة أن تدعم الزراعات الإستراتيجية التي ما زالت تسجل المزيد من التراجع عاماً بعد آخر، كالقمح والشوندر السكري والذرة الصفراء وبقية الحبوب والبقوليات... إلخ، والتي تشكل مع غيرها عوامل الأمن الغذائي الوطني؟!

فهذا التراجع في الإنتاج الزراعي هو نتاج سياسات رفع الدعم المستمرة على قدم وساق، بأساليب وطرق متنوعة على كافة المواد الداخلة بالعملية الإنتاجية، بدءاً من

المحروقات اللازمة لعمليات الري، وحتى المبيدات والأسمدة الزراعية، التي باتت لا تتناسب كمياتها وحجم المساحات المزروعة، ليجد المزارع نفسه أمام الحاجة للاستعانة بالسوق السوداء لتأمين بقية مستلزمات الإنتاج، وصولاً إلى خسارته عند تحديد أسعار التسويق الحكومية وفقاً لأسعار لا تتناسب مع الواقع العملي للتكاليف المرتفعة!

وبهذا الصدد ربما من الواجب التذكير أن أدوات تحريض المزارع للإفلاق عن الزراعات الإستراتيجية الهامة ما زالت مستمرة حكومياً، وكان آخرها رفع سعر الأسمدة الزراعية لأكثر من الضعف، مع تحريرها نهائياً، كونها تعتبر من أساسيات مستلزمات إنجاح هذه الزراعات وغيرها!

فالخطط الزراعية الحكومية للمحاصيل الإستراتيجية في كل عام تزداد مساحة ولكنها تتراجع إنتاجاً، لتثبت التجارب أنها تبقى حبراً على ورق لا ينفذ منها إلا الفتات، وذرائع التقصير جاهزة دوماً!

أما الثابت الوحيد في مجمل المعادلة الرسمية المعمول بها فهو أن العمل جارٍ نحو إنهاء الإنتاج الزراعي المحلي تبعاً «النباتي والحيواني» لصالح استمرار وتوسيع عمليات الاستيراد، ولصالح تجار الأزمة والحرب المستفيدين من كافة الذرائع التي تدرج تحت بند العقوبات والحصار وغيرها من الحجج التي يجري وأد الزراعة من خلالها!

ففي خضم كل ذلك ترتفع وتيرة الحديث عن الدعم والتشجيع الحكومي والخطط التشاركية، لصالح التوجه نحو زراعة المحاصيل القابلة للتصدير، والتي ستكون في جزء منها على حساب بقية المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي! فلمصلحة من تقلب الموازين، وتصدر القرارات، وتوضع الخطط الزراعية بالنتيجة؟!

مزيد من التردّي الكهربائي



بحسب مصدر في وزارة الكهرباء، نقلاً عن صحيفة الوطن بتاريخ 2022/9/1، إن «حجم التوريدات من الغاز انخفضت إلى حد غير مسبوق 6,5 ملايين متر مكعب يومياً، ما تسبب في تراجع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية لنحو 1,900 ميغا واط، وذلك على التوازي مع موجة الحر القاسية التي تسبب في انخفاض كفاءة عمل مجموعات التوليد».

■ سمير علي

الحديث أعلاه كان قد سبقه تسجيل تراجع في ساعات الوصل بمختلف المدن والمناطق، ليأتي بمثابة تثبيت وضع راهن، مع توقع الأسوأ من قبل المواطنين، أكثر من كونه تبريراً لحالة استثنائية مع وعود بالتحسن، خاصة مع قرب حلول فصل الشتاء الذي سيكون مبرراً رسمياً لمزيد من التقنين الكهربائي بذريعة زيادة معدلات الاستهلاك في هذا الفصل، كما درجت عليه العادة طبعاً!

زيادة لحلب دون أن يلمس مواطنيها أي فارق

في تتمة كلام المصدر الكهربائي أنه «يتم تأمين المنشآت الحيوية مثل المشافي ومضخات المياه والمنشآت الصناعية خاصة في المدن والمناطق الصناعية في حين يتم تزويد حلب بأكثر من 400 ميغا واط وريف دمشق تحصل على حصة مشابهة وبعدها دمشق ثم اللاذقية حيث يتم توزيع الكهرباء على الشبكة وفق معايير ومحددات تراعي الكثافات والتجمعات السكانية».

وبهذا الصدد ربما من الملفت ما ورد أعلاه عن حصة حلب، فمنذ زمن لم ترد حلب ضمن إطار الحديث عن توزيع كميات التوليد، مع

الأخذ بعين الاعتبار أن المواطنين في حلب لم يلاحظوا ذلك الفرق على مستوى ساعات الوصل، أو على مستوى تخفيض حاجتهم للامبيرات المتحكم بها من قبل أصحاب المولدات في المدينة، ولمصلحتهم. فإين كمية الـ 400 ميغا واط التي تم الحديث عنها كمخصصات لمدينة حلب طالما لم يلمس أهلها أي فرق يذكر بهذا الشأن؟

أين كميات الغاز المنتجة محلياً؟

يقول الحديث الرسمي إن محطات التوليد

فمشكلة الغاز على ما يبدو انها متفاقمة هي الأخرى دون مبررات، مع العلم أن الغاز المنتج محلياً لا يصلح للاستهلاك المنزلي بحسب التصريحات الرسمية، فلا غاز منزلي متوفر بما يكفي الحاجات، ولا غاز لتشغيل محطات التوليد يتم توريده بانتظام بما يمنع تراجع كميات إنتاج الطاقة الكهربائية في هذه المحطات، إن لم يزيدها بحسب ما هو مفترض؟!

فإين يذهب الغاز المنتج محلياً من الأبار، القديمة والجديدة، إذن؟

الكهربائية تعمل على الغاز المنتج محلياً من الأبار، والذي يتم عبر وبعده وزارة النفط والثروة المعدنية، استكشافاً وحفرًا وإنتاجاً وتوزيعاً، وليس من خلال عمليات الاستيراد، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم الإعلان عنه خلال السنوات الماضية من اكتشافات غازية وأبار جديدة وضعت بالإنتاج والاستثمار، والتي من المفترض مقابها أن تزيد واردات محطات التوليد الكهربائي من الغاز بما يعادلها، وبالتالي ان تزيد قدرة التوليد الكهربائي في هذه المحطات لا أن تنقص!

خبر عام وتعليق هام «انخفاض غير مسبوق لتوريدات الغاز.. وتراجع إنتاج الكهرباء إلى 1900 ميغا فقط!»

يقول الخبر: «ارتفعت قيمة التعرف الجمركية للموبايلات في سورية بنسبة تراوحت ما بين 40-50 %، من دون أي إعلان رسمي من قبل الجهات المعنية».

تعليق: كأنو صارت قصة وسيرة كل فترة بيرفعو الجمركة... لأن عملة كب عند هل المشحرين يلي اسمن سوريين... لك إذا ارتفعت جمركتو 40 أو 50 أو 100 بالمية.. أعلنو ولا ما أعلنو.. مين معو من هل المشحطين يحط ليرة من المبالغ الكبيرة تبع الجمركة وخصوصاً ع الأجهزة تبع الملايين، وهو يا دوبوا مو قدران يطعمي ولادو.. بس بتبقى العترة ع اللي وصلو شي جهاز هدية.. واللي ح يضطر ما يشغل عليه شريحة.. وليش لا.. كبار حيتان النهب بالبلد يلي مالها تعبانة بمصرياتا عم تتهرب من الضرائب أصلاً.. فاح توقف ع هالمعتر.. مو هيك سيد راسي!



استغلال وزايد عن حدو كمان.. لك وكأنهم متمسكين بالناس ما تطلع برات البلد.. رغم كل شي فيها بيخلي الواحد يطفش منها.. وع ايدين الحكومة واللي وراها من الناهيين والمستغلين.. لك عم يطفشونا وبدهم يخلو لنا لينهبونا.. وكيف بدهم يحلو هالمعادلة العويصة ما عم يعرفو؟؟!!

تاني ليحيهين من قرصات البرد وأمراضوا... يعني ياريت تعالجوا هالمصيبة من شرشا مو من أوراقها.. يقول الخبر: «وزارة الداخلية السورية ترفع بدل رسوم إصدار جواز السفر الفوري إلى 500 ألف ليرة سورية».

تعليق: ع مبدأ إن لم تستح... يلي عجبوا عجبوا ولي ما عجبوا.. يعني

عن تعديات على الحراج يتم ضبطها ضمن القانون». تعليق: بالتأكيد هاد العمل مو منيح وأذى للغطاء النباتي.. وأكد إلو عواقب وخيمة ع البيئة... والأكثر تأكيداً أنو مثل هيك عمل في وراه تجار وحيثان عم تستفاد منو ع حساب المحتاجين للدفا من المواطنين اللي ما بقبلهم حل

يقول الخبر: «انخفاض غير مسبوق لتوريدات الغاز.. وتراجع إنتاج الكهرباء إلى 1900 ميغا فقط!».

تعليق: لك ملينا من تبريراتكم وذرائعكم اللي بتتعاد كل مرة.. يعني ع أساس كان في كهربا بالأصل.. لك هي وقتتها كم دقيقة وصل كل كزا ساعة قطع.. وهاد هلا هيك.. بكرا بس تدخل الشتوية شو ح يصير.. بعدين مو ع أساس انو الغاز تبع المولدات من الإنتاج المحلي مو استيراد.. طيب وين راح الغاز؟؟! واللي بيزعج أكثر من كل هاد أنو ما في كهربا بس في فواتير.. وما في كهربا بس في وزارة اضرب واطرح باسمها.. العمى ولوووو.. والله تخينة.. يقول الخبر: «أشار مستشار وزير الزراعة لشؤون الحراج إلى أن حركة التحطيب لم تتوقف حتى خلال أشهر الصيف، وهي عبارة

السياسات النابذة واستغلال الحاجة لجواز السفر!



الليبرالية التطبيقية والتمييزية كعامل رئيسي مسبب للنزوح والتطفيش من البلد! فالبلد وفقاً للسياسات المطبقة لم تعد تصلح للعيش بها، اللهم باستثناء صلاحية ذلك لليلة من كبار أصحاب الثروة الناهيين والفاسدين والمتنفذين، وكل ما عدا ذلك من شرائح اجتماعية باتت الحياة صعبة بالنسبة لهم داخل البلد لدرجة الاستحالة!

فالتطفيش والباحثين عن ملاذات حياة خارج البلد باتوا من كافة الشرائح الاجتماعية «صناعيين وتجار وأصحاب الكفاءات العلمية وحرفيين ومهنيين ومزارعين و...» ومن كافة الأعمار، ومن كافة مناطق البلاد، سواء كانت تحت سيطرة الدولة أو خارج المناطق المسيطرة عليها، وطبعاً لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً في ظل جملة الصعوبات والمعوقات التي تواجه هؤلاء داخلاً وخارجاً! فكافة هؤلاء يعتبرون من المتضررين المباشرين من نتائج السياسات المعمول بها، ويعانون من مشقات الحياة داخل البلد، والتي قد تبدأ بسبل العيش وضرورات الحياة اليومية، ولا تنتهي عند حدود الأفق المغلقة أمامهم، وخاصة لفئة الشباب «ذكوراً وإناثاً»، مع كل مساعي التأسيس من أي تغيير إيجابي يصب بمصلحتهم على هذا المستوى، وما بين هذا وذاك من عوامل الاستغلال وهدر الكرامات المتزايدة!

ومن البداية أن كل ذلك مستمر، ولا فكاك منه ومن نتائجه الكارثية على كافة المستويات «السياسية والاقتصادية والاجتماعية و...»، إن لم يتم البدء بالحل السياسي وصولاً إلى التغيير الجذري والعميق والشامل المطلوب، كضرورة لفتح الأفق للحياة والمستقبل في البلاد، ولمصلحة جميع أبنائها.

العادي وصلت إلى عام 2024. وأمام هذا الازدحام الإلكتروني للجواز العادي، والمواعيد البعيدة للحصول عليه، تبدو مروحة مفردة «الاضطرار» واسعة جداً، لكنها بأن تعتبر فرصة استغلال كبيرة، وقد بادرت الوزارة لتكون هي بوابة الاستفادة منها وفقاً للرسم المقابل لها بحسب التعميم أعلاه!

ولا ندري ما في جعبة الوزارة من جديد في قادم الأيام في ظل هذا النمط من التعامل مع حاجات المواطنين المتزايدة للحصول على جواز السفر، بغض النظر عن تسمية طريقة الحصول عليه «عادي- مستعجل- فوري»، ونمطها «إلكتروني أو مباشر»، مع رسومها وعوامل الاستغلال بها!

السياسات النابذة وتزايد الطافشين
لا جديد بما يخص زيادة أعداد طالبي الحصول على جوازات السفر الراغبين بالخروج من البلد بحثاً عن فرص حياة ومعيشة أفضل، لكن المستجد دائماً هي آليات التطفيش والنزوح من البلد، المباشرة وغير المباشرة، والتي تزيد من أعداد هؤلاء يومياً.

فظروف الواقع السياسي العام في البلاد بحد ذاتها تعتبر نابذة، والظروف المعيشية القاسية، بالتوازي مع قلة وانعدام فرص العمل، ومعدلات الفقر المتزايدة وصولاً إلى حدود الجوع، على أدهى وأمر كمؤشر من مؤشرات النزوح الطارئة لأبناء البلد، والتي تتضافر مع ظروف ونتائج الحرب والأزمة، وتداعياتها المستمرة، مع آثارها الكارثية التي يدفع ضريبتها الغالبية الفقيرة والمهمشة فقط لا غير، ليتوج كل ذلك مع جملة السياسات

أصبح جواز السفر السوري من أغلى جوازات السفر في العالم فقد أصبح أعلى من وسطي الاسعار العالمية وعلى مستوى الدخل يعتبر الأعلى سعراً دون منافس!

رفعت وزارة الداخلية رسم جواز السفر الفوري، من مبلغ 300 ألف ليرة إلى 500 ألف ليرة دفعة واحدة، وذلك حرصاً منها «على تلبية رغبة الإخوة المواطنين الذين هم بأمر الحاجة الضرورية للحصول على خدمة جواز السفر»، بحسب ما ورد في تعميمها المؤرخ في 2022/9/3.

ليرة تعادل ما يقارب 200 دولار، وبحسابات الأجر الشهري الرسمي فإنها تعادل وسطي مجموع الأجور لمدة 4 أشهر! فهل من استغلال رسمي لمن «هم بأمر الحاجة الضرورية» أكبر من ذلك؟!

بوابة استغلال
يشار إلى أن الوزارة لجأت خلال الفترة الماضية إلى اعتماد منصة إلكترونية للتسجيل على جوازات السفر، وذلك بسبب كثرة أعداد طالبي الحصول على جوازات السفر، والازدحام الشديد أمام مديريات الهجرة والجوازات في المحافظات، وقد ترافق هذا الازدحام مع الكثير من عوامل الاستغلال والفساد، حيث تم التخلص من الازدحام الفيزيائي عبر تحويله إلى ازدحام إلكتروني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الإجراء ربما خفف من عوامل الاستغلال والفساد، لكنه لم يمنعها تماماً.

وكذلك لجأت الوزارة خلال الفترة الماضية إلى رفع رسم خدمة الحصول على جواز السفر، للعادي والمستعجل والفوري، مع التسديد المسبق لهذا الرسم عبر المنصة الإلكترونية، ومع ذلك فإن مواعيد الاستلام بعد الحجز المسبق عبر المنصة لجواز السفر

■ عاصي إسماعيل

ولم تعلن الوزارة في تعميمها عن أية مبررات تستدعي وتبرر هذا الرفع السعري لجواز السفر الفوري بهذا الشكل، سوى عبارة حرصها على «تلبية رغبة الإخوة المواطنين»، وكأنه تحقيق لمطالب هؤلاء!

بمعنى آخر، وبكل وضوح، فإنها تستغل حاجة المواطنين المضطرين للحصول على هذا الجواز الفوري لأبعد الحدود، وخاصة مع تزايد أعداد طالبي الحصول على جواز السفر! ولعل السؤال الهام الواجب طرحه هو: لماذا تتزايد أعداد طالبي الحصول على جواز السفر، وصولاً إلى هذا الشكل المستفز من الاستغلال الرسمي لحاجات هؤلاء؟

الأعلى عالمياً

بناء على ما سبق فقد أصبح جواز السفر السوري «الفوري» من أغلى جوازات السفر في العالم، فبحال تم الحساب على الدولار فقد أصبح أعلى من وسطي الأسعار العالمية، أما بحال الحساب على مستوى الدخل فيعتبر الأعلى سعراً دون منافس! فبحسب السعر الرسمي للدولار محلياً والمقدر بـ 2500 ليرة، فإن مبلغ 500 ألف

رد الاعتبار للاقتصاد المخطط: الربح



خصصنا الجزء الأول من هذا المقال لعرض ظروف نمو شركات التكنولوجيا الكبرى في الصين، والآليات التي سمحت بتعاظم دورها، بينما سنخصص الجزء الثاني هذا للحديث عن المخاطر التي حملها النمط القديم من تنظيم قطاع التكنولوجيا الكبرى، والعوامل التي مهدت للتغيير جذرياً من طريقة تعاملها مع هذا القطاع.

■ قاسيون

يمكن تقسيم المخاطر المحتملة التي شكلتها شركات التكنولوجيا في الصين عموماً - وبالتالي الخطوات التنظيمية المتخذة بحققها- إلى ثلاثة أجزاء: مكافحة النمو الرأسمالي الفوضوي، وتنظيم مكافحة الاحتكار، والتهديدات لأمن البيانات.

أولاً: النمو الرأسمالي الفوضوي

في عام 2017، أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في خطابه أمام المؤتمر الـ19 للحزب الشيوعي الصيني أن الصين يجب أن تكسب «ثلاث معارك صعبة»: معركة ضد الفقر، ومعركة ضد التلوث البيئي، ومعركة ضد المخاطر المالية.

بدأت هذه المخاطر في الظهور بعد عام 2008 عندما قررت بكين ضخ الأموال بهدف التحفيز الاقتصادي. وكان من المفترض أن تذهب هذه الأموال إلى قطاع الاقتصاد الحقيقي وإلى الاستثمار في البنى التحتية. ووفقاً للخطة، كان يجب أن تساهم السلطات المركزية بثلاث هذا المبلغ، أما الباقي فيجب أن تساهم به الحكومات المحلية. وبما أن السلطات المحلية لا تستطيع قانوناً الحصول على قروض مباشرة من البنوك، فإنها اعتمدت في ذلك الوقت على الشركات التي ذكرناها، وأدوات تمويل الحكومات المحلية التي استطاعت أن تعمل كجهة دائنة.

وأدى هذا إلى خلق طلب هائل على الأموال القابلة للإقراض، ولم يتمكن القطاع المصرفي من تلبية هذا الطلب، وبالتالي، بدأت ما تسمى بـ«بنوك الظل» في النمو، وبالتالي أدرك الأمر في وقت مبكر بأن هذه البنوك قد تشكل مخاطر على استقرار النظام المالي، ولا سيما من خلال الفوضى التي يمكن أن تحدث نتيجة عدم تنظيم التمويل عبر الإنترنت.

في عام 2018، أصدر مكتب المجموعة التنفيذية لإدارة المخاطر الخاصة في التمويل عبر الإنترنت وثيقة تشير بحسم إلى أن منصات التمويل P2P النشطة في الصين يجب أن تحصل على ترخيص للعمل، وأن تتوقف عن مراكمة احتياطات من أموال المستثمرين، وأن تعمل فقط كوسيط بين الدائن والمقرض، وأن يكون هناك حد أقصى لتكاليف القروض الإجمالية.. وغيرها من الشروط، ومنحت الشركات سنة لضمان امتثالها للشروط الجديدة. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى أنه بحلول عام 2021، لم يكن لدى الصين منصات P2P على الإطلاق.

وفي أيلول 2020، أعلن البنك المركزي الصيني عن تدابير تنظيمية شاملة لتنظيم أنشطة جميع شركات التكنولوجيا التي تقدم خدمات مالية. وبموجب هذه القواعد، ينبغي تسجيل أي شركة غير حكومية كمؤسسة مالية للحصول على ترخيص، ويجب أن يكون لدى الشركة رأسمال مسجل لا يقل عن 5 مليارات يوان. وتمتد القوانين الجديدة لتشمل الشركات غير المالية التي تدير هيئات مصرفية تجارية بأصول يبلغ مجموعها أكثر من 500 مليار يوان، وإلى الشركات غير المالية التي تدير هيئات مالية غير مصرفية بأصول يبلغ مجموعها أكثر من 100 مليار يوان، حيث ينبغي لهذه الشركات أن تطلب ترخيصاً من البنك المركزي الصيني، وإذا صدر هذا الترخيص، فينبغي لها أن تضيف عبارة «حيازات مالية» إلى اسمها. وظهرت هذه القواعد قبل أن يلقي مؤسس علي بابا، جاك ما، خطابه في المنتدى المالي لقمة بوند في شنغهاي. لذا، فإن إلغاء الاكتتاب العام الأولي لشركة Ant Group بقيمة 37 مليار دولار ليس «انتقاماً» مارسه السلطات الصينية ضد غطرسة جاك ما كما يروج، بل أن مجموعة Ant Group لم تمتثل للقواعد التنظيمية الجديدة.

السعي نحو الربح الأقصى ومعادلة الرضا الاجتماعي

وفي كانون الأول 2020، أعلن المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في اجتماعه أن الصين ستكافح «التوسع الرأسمالي الفوضوي». وأوضحت صحيفة «رينمين ريباو»، الصحيفة الرئيسية للحزب، أن التوسع الرأسمالي الفوضوي يشير إلى منطق السعي نحو الربح الأقصى بأي ثمن، حتى لو كان النمو ضاراً بالمصالح العامة. لذلك، تم تعزيز عملية التنظيم الاقتصادي التي قامت بها الدولة من خلال التركيز على البعد الاجتماعي في عملية تنظيم قطاع التكنولوجيا. وبحسب وجهة نظر السلطات الصينية، يجب أن يسير الاستقرار الاقتصادي جنباً إلى جنب مع احتياجات بناء مجتمع مرفه. وعلى هذا، فإن التنظيم لا يعني الحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي فحسب، بل وأيضاً القضاء على العوامل التي تثير عدم الرضا الاجتماعي.

استعادة السيادة على قطاع التعليم

وفي عام 2018 ذكر مجلس الدولة الصيني لأول مرة الحاجة إلى تنظيم التعليم عبر الإنترنت وتقليل عبء العمل على طلاب المدارس. وبالفعل في عام 2021، حظرت السلطات الصينية أولاً الاستثمار الأجنبي في التعليم، ثم أمرت بتحويل جميع منصات تكنولوجيا التعليم عبر الإنترنت إلى منظمات غير تجارية. وتم تغريم أكبر شركتين في هذا المجال في السوق، وهما يوانفوداو وزويبانغ، بمبلغ 389 ألف دولار بسبب ممارسات تسويقية مضللة.

وغني عن القول إن هذه القيود جاءت بمثابة صدمة لقطاع جمع ما لا يقل عن 100 مليار دولار من الاستثمارات. ومع ذلك، وبما أن انخفاض معدلات المواليد يخلق مشاكل ديموغرافية خطيرة، فإن تنظيم القطاع الذي يستهلك في المتوسط 30% من الدخل السنوي للأسر، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الطبقة الاجتماعية بين سكان المدن والريف أصبح أولوية سياسية.

في أيلول

2020، اعلن

البنك المركزي

الصيني عن

تدابير تنظيمية

شاملة لتنظيم

أنشطة

جميع شركات

التكنولوجيا

التي تقدم

خدمات مالية

«الدليفرى»: نموذج من الدفاع عن الطبقة العاملة

في الفترة ذاتها، بدأ قطاع توصيل الأغذية «الدليفرى» يشكل بعض مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي. فمن ناحية، اكتسب هذا القطاع شعبية سريعة: من عام 2016 إلى عام 2020، تضاعف عدد الأشخاص الذين يطلبون الطعام عبر الإنترنت إلى 400 مليون شخص. وكانت شركتان، هما ميتوان وEle.me، محتركتين تقريباً في هذا المجال. وفي محاولة للاستحواذ على أكبر حصة سوقية ممكنة، حاولت كل شركة التنافس بقوة من خلال الخوارزميات التي تعمل على تحسين الخدمات اللوجستية، ويتجلى ذلك في المقام الأول في تسريع أوقات التسليم ومجموعة الأطعمة المقدمة. وبطبيعة الحال، أنتج ذلك ظروف عمل رهيبه على موظفي التوصيل الذين اضطروا إلى كسر قواعد المرور والعمل الإضافي إذا أرادوا الوفاء بالمواعيد النهائية الصارمة للتسليم. وغرمت الشركات موظفي التسليم على أي تأخير يقومون به بغض النظر عن الظروف الموضوعية مثل حركة المرور والطقس والوقت من اليوم، إلخ.

في عام 2021، ذهب مسؤول من مكتب الموارد البشرية والضمان الاجتماعي في بلدية بكين للعمل سراً في إحدى الشركات وتأكد شخصياً من ظروف العمل القاسية. وبعد شهرين، وضعت إدارة الدولة الصينية لتنظيم السوق وست وكالات حكومية أخرى قوانين تنص على أن تقدم خدمات توصيل الطعام الضمانات الاجتماعية الأساسية لموظفيها، بما في ذلك فرض حد من الأرباح متوافق مع الأجور، والقدرة على تشكيل النقابات العمالية. بالإضافة إلى ذلك، تم حظر الشركات من استخدام الخوارزميات القاسية وتم إجبارها على إعطاء الموظفين المزيد من الوقت لإكمال كل عملية تسليم. وأيضاً، تم إجبارها على إنشاء مناطق خاصة للراحة وتناول الطعام للموظفين، وتزويدهم بأدوات خاصة «مثل الخوذات الذكية» التي من شأنها أن تمكنهم من استخدام هواتفهم الذكية دون استخدام اليدين.

الأقصى والرضا الاجتماعي (2/2)



وتخزينها ومعالجتها. ويجوز للمستخدمين إلغاء موافقتهم في أي وقت. وتنظم القوانين بشكل صارم تبادل البيانات عبر الحدود. بحيث إذا جمعت الشركة مجموعة كبيرة من البيانات حول المواطنين الصينيين، فعندئذ، قبل إجراء أي تبادل للبيانات مع الشركاء الأجانب، يجب أن تخضع هذه الشركة لفحص صارم للأمن السيبراني والحصول على موافقة من السلطات الصينية المختصة.

كانت شركة DiDi الصينية هي «الضحية» الرئيسية للتشريع الجديد لحماية البيانات «تعمل DiDi في السوق المحلية الصينية بوصفها شركة سيارات أجرة وتجمع بيانات حساسة تتعلق بحركات ملايين المواطنين الصينيين». أطلقت الشركة الانتخابات العام الأولى في بورصة نيويورك عندما كان تشريع أمن البيانات المذكور قيد الإعداد. وبعد أيام قليلة فقط، أطلقت الصين تحقيقاً ضد الشركة فيما يتعلق بامتثالها لمعايير حماية البيانات. وتم إجبار الشركة على إزالة تطبيقاتها من متاجر التطبيقات والتوقف عن جذب مستخدمين جدد. وانتهى التحقيق عندما أعلنت الشركة أنها ستشطب نفسها من البورصة الأمريكية، حيث تثير مطالب المنظمات الأمريكية بالكشف عن المعلومات مخاوف أمنية للسلطات الصينية. ولا سيما أن الولايات المتحدة تطالب جميع الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية بمنح مجلس الرقابة على محاسبة الشركات العامة «PCAOB» إمكانية الوصول دون عوائق إلى تقارير التدقيق والمحاسبة. لهذا كله، كان تحرك السلطات الصينية حاسماً من أجل فرض السيادة الحكومية على البيانات الوطنية.

تتمتع الولايات المتحدة بميزات تنافسية «لا سيما في البحوث الأساسية، والموظفين المؤهلين، والأجهزة والبرامج الثابتة» في جميع التقنيات الرئيسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في حين أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة من حيث كمية ونوعية البيانات.

أدى ذلك إلى تركيز السلطات الصينية بشكل خاص على تنظيم نقل البيانات باعتبارها أحد الأصول الوطنية بالغة الأهمية. في عام 2021، أقرت الصين «قانون أمن البيانات» و«قانون حماية المعلومات الشخصية». وبموجب هذه القوانين، ينظر إلى البيانات على أنها أصل وطني، وعصر جديد في عملية الإنتاج لا يقل عن العمالة والأرض ورأس المال والتكنولوجيا. ويتم تصنيف البيانات أيضاً حسب الأهمية: البيانات العادية والبيانات الرئيسية والبيانات الشخصية. يتم تنظيم نقل البيانات الرئيسية والشخصية عبر الحدود بشكل صارم. حيث لا يجوز إجراء النقل هذا إلا بعد التحقق من هذه البيانات بشكل شامل من سلطات البلاد.

وبموجب القانون، تمت حماية سرية المعلومات الشخصية للمستخدم بشكل صارم. حيث ينص القانون على أن العديد من تطبيقات وخدمات الهاتف المحمول ليس لها الحق في منع خدماتها عن المستخدم الذي يرفض تقديم معلوماته الشخصية، باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه المعلومات ضرورية للغاية للتشغيل السليم للتطبيق. ويحق للمستخدمين الآن تلقي معلومات محددة حول كيفية استخدام معلوماتهم الشخصية وأين تخزن ومن قبل من ولاي غرض. كما يجب على الشركات الحصول على موافقة المستخدم الصريحة لاستخدام معلوماتهم الشخصية

الأكثر بروزاً لحملة مكافحة الاحتكار. وتم تغريم الشركة بمبلغ قياسي قدره 2.8 مليار دولار، وهو ما يمثل 4% من مبيعاتها السنوية لعام 2019 في الصين. حيث وجدت الإدارة الحكومية الصينية لتنظيم السوق أن علي بابا انتهكت بشكل منهجي لوائح مكافحة الاحتكار: فقد أجبرت البائعين الذين يبيعون السلع على منصة التجارة الإلكترونية الخاصة بها على العمل فقط مع منصة علي بابا. ويحظر التداول على المنصات الإلكترونية الأخرى. كما هدّدت الشركة بإخفاء سلع البائع في نتائج البحث الخاصة بها وقطعها عن أي حملات ترويجية. وبعد عقوبة علي بابا، طالت الحملة شركات الإنترنت الصينية الأخرى.

تنافس صحي ووقت صحيح للتحرك

ينبع التنظيم المناهض للاحتكارات لشركات التكنولوجيا الصينية من الرؤية الصينية بضرورة خلق ظروف للمنافسة الصحية، وليس أية منافسة، في السوق. وكانت هذه العملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمكافحة «التوسع الرأسمالي الفوضوي»، الذي تم تحليله أعلاه.

استخدم عمالقة التكنولوجيا في الصين بقوة أساليب غير تنافسية لطرد اللاعبين الأصغر. على سبيل المثال، عندما أدخلت الصين لوائح تنظيمية لمنصات التكنولوجيا المالية، كانت مجموعة Ant Group التابعة لشركة علي بابا وخدمة WeChatPay التابعة لشركة Tencent تحتكران تقريباً سوق المدفوعات عبر الهاتف المحمول. وقسمت هذه الشركات سوقاً من 1 مليار مستخدم، رغم أنه تم رسمياً ترخيص 233 شركة صينية أخرى للمشاركة في نفس الأنشطة.

كانت بكين تعلم أنه بدون فرض قيود، سيصبح عمالقة التكنولوجيا قوة أساسية يصعب السيطرة عليها حتى على مستوى الدولة. على سبيل المثال، رغم أن البنك المركزي الصيني فرض على جميع مشغلي المدفوعات عبر الهاتف المحمول معالجة المعاملات باستخدام منصة مقاصة متخصصة تسيطر عليها الهيئة التنظيمية الحكومية، إلا أن الشركات انتهكت مراراً وتكراراً متطلبات الإشراف على حركة رأس المال. وأخيراً، وبالنظر إلى الممارسة العالمية التي شملت قيام سلطات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإجراء تحقيقات لمكافحة الاحتكار ضد عمالقة عالميين مثل أمازون، أدركت بكين أنه الوقت الأنسب للتحرك. واليوم، وضعت الصين نظاماً تنظيمياً صارماً للغاية لشركات التكنولوجيا.

ثالثاً: البيانات كأصل وطني

في عام 2013، نشر الموظف السابق في وكالة الأمن القومي إدوارد سنودن معلومات حول أجهزة الاستخبارات الأمريكية باستخدام نقاط الضعف في أنظمة تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم، ما جعل الصين وغيرها تفكر في التأثير الذي قد تحدثه البيانات على الأمن القومي. في عام 2017، دخل قانون الأمن السيبراني حيز التنفيذ ليحكم بتخزين جميع البيانات المتعلقة بالمستخدمين الصينيين. وفي وقت لاحق، كان للمواجهة التكنولوجية مع الولايات المتحدة تأثير أكبر على سياسة البيانات في بكين.

حماية الصحة العقلية للمراهقين

تتطبق مكافحة التوسع الرأسمالي الفوضوي على سوق الألعاب عبر الإنترنت أيضاً. في عام 2018، وبعد نقاش إعلامي طويل حول أن هذه الألعاب باتت «أفيون روجي» للمراهقين وأن أثاره ستكون مدمرة على المدى المتوسط، علقت السلطات الصينية إصدار الموافقة على الألعاب الجديدة. وفي عام 2019، حظرت السلطات على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً ممارسة الألعاب بعد الساعة 10 مساءً. كما كلفت الشركات بضمان الامتثال لهذه الشروط من خلال التحديد الإلزامي لهوية المستخدمين. وفي آب من العام ذاته، منعت السلطات الأطفال دون سن 18 عاماً من ممارسة الألعاب عبر الإنترنت لأكثر من ثلاث ساعات في الأسبوع. لهذا، اضطرت Tencent بوصفها أكبر شركة مصنعة للألعاب عبر الإنترنت، إلى زيادة نفقاتها على الامتثال للشروط الجديدة. في عام 2022، أظهرت إيرادات الشركة مؤشرات سلبية لأول مرة منذ الاكتتاب العام الأولي عام 2004. وبالإضافة إلى ذلك، وكبادرة «حسن نية»، وعدت الشركة بتخصيص 7.7 مليار دولار «لأهداف الرعاية الاجتماعية».

ثانياً: تنظيم مكافحة الاحتكار

تبنت الصين رسمياً تشريعاً لمكافحة الاحتكار عام 2008، واستمعت المحكمة العليا في الصين إلى أول قضية لمكافحة الاحتكار لشركتين صينيتين لتكنولوجيا المعلومات Tencent و 360 Qihoo Technology Holdings في عام 2014، حيث قامت الشركتان بتسويق منتجات منافسة «برامج مكافحة الفيروسات»، واستخدما ممارسات تنافسية مشكوك فيها. وباختصار، كان على المستهلكين اختيار «واحد من اثنين»، وهي عبارة كافحها قانون مكافحة الاحتكار الصيني بشكل مباشر لعدة سنوات.

وفي تشرين الثاني 2020، أي قبل أسبوعين من إطلاق تحقيق مكافحة الاحتكار ضد شركة علي بابا، تم نشر مسودة قواعد مكافحة الاحتكار لشركات الإنترنت، وتم اعتمادها في أقل من ستة أشهر. وبموجب هذه القواعد، يعني الاحتكار الممارسات التي تحدّ عمداً من توافق منتجاتها مع منتجات المنافسين. وتحظر القواعد توجيه حركة المرور على الإنترنت قسراً. بالإضافة إلى ذلك، تم حظر الإعلانات المزيفة ومراجعات العملاء المدفوعة وغيرها من المعلومات المضللة.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد تدابير أكثر صرامة لتنظيم مكافحة الاحتكار للشركات التي تعمل في مجال المدفوعات والتمويل عبر الإنترنت. وبموجب هذه القواعد، فإن أي شركة غير مصرفية تمتلك أكثر من نصف السوق، أو شركتين تمتلكان أكثر من ثلثي السوق، أو ثلاث شركات تمتلك أكثر من ثلاثة أرباع السوق، ستخضع لتحقيق مكافحة الاحتكار. وإذا لاحظ البنك المركزي الصيني أي علامات على الاحتكار تقوض مبادئ أمن التجارة والكفاءة والإنصاف والموثوقية، فيجوز له تقديم شكوى إلى هيئات مكافحة الاحتكار ذات الصلة وقيادة تحقيق في مكافحة الاحتكار.

وكان الحكم في قضية علي بابا النتيجة

بكين تعلم أنه بدون فرض قيود، سيصبح عمالقة التكنولوجيا قوة أساسية يصعب السيطرة عليها حتى على مستوى الدولة

ألمانيا تستمر بالبحث عن موارد غاز غير موجودة



على مقياس 10 نقاط، وصلت أزمة الطاقة في أوروبا اليوم إلى 8 نقاط بالفعل، وتوقعات مخيفة من شركة ريسناد إنرجي الاستشارية الشهيرة. مع زيادة سوء حالة وضع الطاقة للاتحاد الأوروبي في الأيام الأخيرة، يزداد عدد المشاكل التي تواجه الأوروبيين بشكل مستمر. أوروبا اليوم خائفة جداً من التجمّد حتى الموت في الشتاء القادم، لأنّه من الواضح أنّ الشتاء سيكون مكلفاً للغاية بالنسبة للأوروبيين، والمستقبل غامض للغاية وغير مؤكد. وكما حاولت شبكة بلومبرغ أن تضيق كي تصف صعوبة الوضع في أوروبا، ف أزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي تتفاقم بسبب الجفاف القياسي وجفاف الأنهار.

■ فلاديمير دانييلوف
ترجمة: قاسيون

علاوة على ذلك، هناك استياء متزايد بين سكان القارة الأوروبية من سياسات حكوماتهم، التي باتباعها صراحة من واشنطن تعليمات «رهاب روسيا» أهملت المصالح الوطنية، وحكمت على مواطني أوروبا بأزمة مالية واقتصادية، وهي نفسها تقيّد تدفق موارد الطاقة من روسيا بينما هي في أشد الحاجة إليها. السخط الشعبي قوي بشكل خاص في ألمانيا، حيث ذكرت وسائل الإعلام المحلية برعب حقيقي، أنّ جميع خطط المستشار شولتز قد فشلت، وأنّ السكان يستعدون لتغيير الحكومة. أكثر من 60% من الألمان غير راضين عن عمل المستشار أولاف شولتز وحكومته الائتلافية، وفقاً لاستطلاع إ. ن. س. إ. الذي أجري في 19 آب. تهاوت شعبية شولتز ليس فقط بسبب سياساته تجاه أوكرانيا، بل بسبب عدم قيامه بالعمل وفقاً للمصالح الوطنية في مسائل سياسات الغاز المرتبطة بروسيا. تعرضت سياسات المستشار

التي تؤدي إلى دمار ألمانيا للانتقاد، وبدأ هذا يظهر للعلن. أمثلتها من اتحاد المهن في سكسونيا-أنهالت في رسالة علنية نشرتها دير شبيغل. وخلال خطاب له في براندبرغ، صرخ الناس بهتاف: خائن للشعب... كاذب... اخرج. ضمن هذا السياق نقلت عدد من وسائل الإعلام الألمانية بأنّ شولتز قد يجبر على الاستقالة.

وعلى خلفية أزمة الطاقة المتفاقمة، يواصل القادة الأوروبيون-بناء على تعليمات واشنطن-سياساتهم المعادية للروس، من خلال تقييد دخول المواد الهيدروكربونية الروسية إلى الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي تحاول فيه عبثاً إيجاد بديل لها في البلدان والقارات الأخرى. هكذا خلقت أوروبا ضجة غير مسبوقة في أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية، مما حرم البلدان النامية من الغاز، وخلق أزمة طاقة حادة لها. وصل الأمر إلى محاولة الأوروبيين الحصول على الغاز الطبيعي المسال اليمني على خلفية وقف إطلاق النار، وذلك بعد توقف عمليات توريد الغاز الطبيعي المسال منذ عام 2015.

علاوة على ذلك، وفقاً للإعلامي ديفيد شيبارد في مقالته لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، رأى رؤساء شركات النفط والغاز في الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري حثّ الترويج على بيع الغاز بسعر أقل من السوق. لكن إذا كenna من خلال رد الفعل الصادر من أوغلو، فإن هذا لم يقابل بأي تعاطف هناك.

وعلى غرار ما حصل مع الترويج، كانت الحكومة الفرنسية متشككة في الفكرة الأوروبية عن إتمام بناء خط أنابيب غاز ميدكات، الذي يربط شبه الجزيرة الإيبيرية بوسط أوروبا، وذلك وفقاً لما

ورد في صحيفة إل بايس. في ظلّ هذه الظروف، أصبحت الرحلات الشخصية-التي يقوم بها ممثلو النخبة السياسية والاقتصادية الأوروبية إلى مختلف البلدان الموردة للغاز-معيّاراً جديداً، حيث يتشاركون هدف استبدال شحنات الهيدروكربون الروسية التي حرموا أنفسهم منها.

توسّل الغاز غير الممكن

ألمانيا ليست استثناء هنا. فباعتراف الجميع، لم يكن هناك اختراق ملحوظ على هذا المسار حتّى الآن. على العكس من ذلك، بعد أن أعلن وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك في آذار الماضي عن نيته عقد اتفاق طويل المدى مع قطر لتوريد غاز طبيعي مسال، أدّت زيارته للبلاد في آب إلى فشل كامل لهذه الخطة، وقررت قطر تزويد إيطاليا بالغاز بدلاً من ألمانيا، وفقاً لما ورد في الإعلام الألماني.

نتيجة لذلك، قرر المستشار شولتز أن يجرب حظّه، هذه المرة في كندا. ومع ذلك فرحلته تثير الكثير من الأسئلة منذ البداية، حيث أعلن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في 19 آب بأنّه لا توجد طريقة لمساعدة أوروبا في إمدادات الطاقة.

علاوة على ذلك، في حزيران، عرضت المجلة الألمانية Die Welt بالتفصيل بلغة شولتز الأم سبب عدم تمكن كندا من أن تصبح معقلاً لاحتياجات ألمانيا من الغاز في السنوات القادمة. على وجه الخصوص، أشارت إلى أن مدينة سانت جون الواقعة على الساحل الشرقي للوكر، كندا، حيث يوجد الميناء الوحيد للبلاد الذي يحتوي على محطة غاز طبيعي مسال، يمكن أن تكون مناسبة

لمثل هذه الأغراض. ومع ذلك، عندما قرر شولتز وتروودو التوقيع على اتفاقية بشأن إمدادات الغاز بحلول نهاية آب على هامش قمة مجموعة السبع في شلوس إلماو في بافاريا، كانت هناك عقبات كبيرة أمام إنهاء الصفقة حتى ذلك الحين. على وجه الخصوص، لا توجد حالياً بنية تحتية في كندا لتصدير الغاز الطبيعي المسال، أو بالأحرى لنقله عبر المحيط الأطلسي إلى ألمانيا. نعم، هناك محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال تديرها شركة ريبسول الإسبانية في سانت جون، والتي يمكن من حيث المبدأ تحويلها إلى محطة تصدير، لكن هذا سيستغرق من ثلاث إلى أربع سنوات على الأقل. لسوء حظّ شولتز، لا توجد حتى الآن محطات لتلقي الغاز الطبيعي المسال في ألمانيا. يتم تسليم الغاز هناك عبر بلجيكا وفرنسا وهولندا، على الرغم من أنه من المقرر بدء تشغيل محطتين هذا العام في ساكسونيا السفلى وشليسفيغ هولشتاين.

لذلك ليس من الواضح ما الذي كان يعتمد عليه شولتز عندما نظم رحلته إلى كندا في 22 آب. وفي هذا الصدد، هناك تفسير واحد فقط-لقد أراد ببساطة الاستحمام هناك، نظراً للقيود التي فرضتها حكومته على الحد الأقصى لاستهلاك الطاقة، وتوفير الطاقة المفروض على المواطنين الألمان، وحتى التعليمات بعدم الاستحمام تحت الماء الجاري، ولكن فقط لمسح أنفسهم بمنشفة مبللة للنظافة الشخصية.

■ بتصرف عن:

https://journal-neo-go-scholz-did/27/08/2022/org/shower-a-take-to-canada-to

لهاية التريندات سياسة أيضاً!



ليس غريباً أن يتم توجيه الأنظار إلى بعض القضايا الثانوية والهامشية على حساب القضايا الأساسية، لتصبح هي منار التركيز والاهتمام عبر الكثير من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مع تكثيف حملات التسويق والترويج لها لتصبح وكأنها تعبر عن «رأي عام» بالنتيجة!

■ سوسن عجيب

المستوى المحلي، مع مزيد من تراكم الخبرة فيها إدارة وتحكماً، وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض المجموعات والصفحات المتحكم بها، وبما يحقق مصالح الناهيين من أصحاب الأرباح محلياً، المستفيدين من السياسات الليبرالية الرسمية المطبقة.

فالمواطنون الذين باتوا مشغولين حتى «قرايط أذانهم» بهموم ومشاكل وأزمات الغاز والمازوت والبنزين والمواصلات والرز والسكر والخبز .. المفتعلة غالباً، وكذلك بالهموم والمشاكل والأزمات المعيشية والخدمية الكثيرة الأخرى، وصولاً إلى حدود الجوع وهدر الكرامات، بسبب جملة السياسات الظالمة المعمول بها بالضد من مصلحتهم، ولمصلحة أصحاب الأرباح من كبار الناهيين والفاستدين في البلد، بات جزء منهم أيضاً مشغول عنوةً بالتريندات المسوقة إعلامياً، لتسلب ما تبقى وغير مستهلك من وقت بالانشغال بها، وبحيث تصبح المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقيقية العميقة بعيدة عن اهتمامات هؤلاء، وبالتالي بعيدة عن إمكانية إيجاد الحلول الجدية والنهائية لها، وهو المطلوب كاستراتيجية نهوية قائمة من هذه النماذج الإعلامية المدارة والمتحكم بها، بالتوازي مع كل آليات النهب والاستغلال، المشرعة وغير المشرعة، عبر السياسات الليبرالية الرسمية المعمول بها!

والأمثلة على ذلك أصبحت أكثر من أن تعد محلياً، فكل يوم هناك «تريند» إعلامي جديد يتم الهاء المواطنين به، مع الإغراق في تفاصيله وبكثرة الآراء المختلفة والمتباينة المطروحة حوله، سبباً وتوصيفاً وتأييلاً واستنتاجاً ومالاً، ليخبر لاحقاً فاسحاً المجال أمام «تريند» جديد.. وهكذا في دوامة الهاء عبثية وغير مجدية بالنسبة للناس وقضاياها ومصلحتها الحقيقية، إلا لمصلحة القائمين عليها، ومن خلفهم من قوى فاعلة ومؤثرة ومتنفذة، من مصلحتها استمرار الهاء الناس وتغييبها عن قضاياها الأساسية والمصرية، ولتخلو لها ساحات العمل، نهياً واستغلالاً وفساداً، بما يحقق مصالحها فقط بالنتيجة، وهو ما يجري عملياً.

■ مزيد من الإشغال

ما سبق ليس بجديد عموماً، فهو جزء من الاستراتيجية الإعلامية المعلنه التي اعتمدتها، ونظرت لها وبوبتها النظم الليبرالية النهوية الغربية في سياساتها تجاه تكوين، وإعادة تكوين ما يسمى «رأي عام»، كجزء من أدوات التحكم بالمجتمعات، التي تضعها وتمارسها النخب السياسية الاقتصادية المتحكممة في تلك المجتمعات، وبما يحقق مصلحتها، مع مساعي ضمان ديمومتها واستمرارها على طول الخط، ما أمكن لها ذلك. وقد أصبح ذلك منذ فترة ليست بعيدة نهجاً واستراتيجية، رسمية وشبه رسمية، على

المفترضة لما يمكن تسميته «رأي عام» يمثل هذه التريندات.

فتركيز السلبية هو الغاية النهائية المرجوة من هذه الاستراتيجية، والتي يسهل من خلالها المزيد من التحكم والسيطرة، ليس على مستوى القضايا المطروحة بتبوياتها «ثانوية كانت أو أساسية» فقط، بل بالمجتمع عموماً، وبمسيره كل.

وبكل اختصار فإن كل «ترند» إعلامي سطحي جديد هو وسيلة الهاء وتغييب للناس عن القضايا الأساسية واجبة الحل لمصلحتها، وما أكثرها، بغايات سياسية اقتصادية تعمل لتكريس وتأييد القائم من موبقات وسلبيات يتحمل وزرها الغالبية المقرة والبلد بأن معاً.

■ مزيد من السطحية والانتظارية

هذا النهج من العمل الإعلامي، بالتوازي مع غيره من أنماط التعبئة الإعلامية السلبية الكثيرة الأخرى، لا يسعى لإبعاد الناس عن قضاياها الأساسية فقط، بل يسلبها حتى طريقة التفكير السليمة والمنطقية في معالجتها أيضاً، بحال أتيح المجال أمامها لذلك طبعاً!

فالزخم الإعلامي المصاحب للتريندات اليومية واللحظية يسعى جاهداً لتكريس أنماط من السطحية، بل والتفاهة، في رؤية ومعالجة القضايا الثانوية والهامشية المطروحة عبرها، والأهم، تكرس عامل الانتظارية لحلها، بعيداً عن الأدوار

مركز هاتف وبريد البوكمال بلا مقسم وبلا أثاث



وبما أن الحاجة أم الاختراع، وعلى مبدأ الرمد أفضل من العمی، فقد قام عمال وموظفي مركز هاتف البوكمال، الذين يثبتون دوامهم في مركز الهاتف دون أعمال تذكر بحسب المهام المفترضة، وخاصة كمقسم هاتف، بفرش الصالة المخصصة لخدمة الجمهور بمد عربي، من خلال الحصر والوسائد وفرشات الإسفنج، متبرعين بها من حسابهم، إلى حين تجهيز المركز بالأثاث اللازم حسب ما هو مفترض.

فهل توجد دائرة حكومية رسمية، حتى في بلاد الواق واق، مثل هذه الدائرة؟ وهل يوجد في العالم كله مركز هاتف بلا هاتف، إلا في البوكمال؟ أهالي البوكمال ما زالوا بانتظار الإنصاف بجزء من حقوقهم، فهل من مجيب؟

برسم وزارة الاتصالات والتقانة - محافظة دير الزور

■ مراسل قاسيون

وبعد تحرير مدينة البوكمال تم إعادة ترميم وتأهيل جزء مما خربه الإرهابيون، بحيث أصبح بناء مركز الهاتف جاهزاً بكل معنى الكلمة، لكن دون مقسم هاتف، وبالتالي دون خطوط هاتفية واتصالات في المدينة حتى تاريخه، بل ودون أثاث يذكر في البناء، رغم المطالبات الكثيرة من قبل الأهالي ومن قبل العاملين في مركز الهاتف على السواء، لاستكمال عمليات التأهيل للمقسم، لكن دون أية استجابة سواء من قبل مديرية الهاتف في دير الزور، أو من قبل وزارة الاتصالات والتقانة المعنية والمسؤولة مباشرة عن المقسم وعماله وخدماته، أو من قبل محافظة دير الزور باعتبارها مسؤولة عن كل الخدمات العامة في المحافظة بما في ذلك مدينة البوكمال، المنسية على ما يبدو!

طالت يد الإرهاب الحرج والبشر في كل أنحاء البلاد، ومن المؤسسات التي طالتها يد الإرهاب كان مركز هاتف البوكمال، حيث تم تفكيك وسرقة المقسم الهاتف فيهِ ونقله إلى خارج البلاد، إضافة إلى تخريب البناء وأثاثه، من خزن وطاولات وكراسي وأجهزة كمبيوترات وغيرها.

«فقر الطاقة» في بريطانيا: آلاف الوفيات وأضرار بنمو ملايين الأطفال



أصدر «معهد العدالة الصحية» في بريطانيا مراجعة جديدة في الثاني من أيلول /سبتمبر الجاري، تحدث فيها عن مؤشرات خطيرة لـ «أزمة إنسانية» شديدة بسبب «فقر الطاقة»، حيث تتوقع مستويات «وبائية» من فقر الوقود وأضراراً على نصف الأسر في المملكة المتحدة، مع فقدان الآلاف من الأرواح وإضعاف نمو ملايين الأطفال. وكانت المراجعة محققة بوصفها الوضع بـ «المهزلة المطلقة»، قائلةً إنه «في بلد غني مثل المملكة المتحدة، تشكل فكرة كون أكثر من نصف الأسر يجب أن تواجه فقر الوقود حكماً محزناً لإدارة شؤوننا. إنها مهزلة مطلقة أن تجني شركات الطاقة مليارات الجنيهات من الأرباح وتخفيضات ضريبية، بينما يواجه نصف السكان حياة أقصر ومصاعب شديدة بلا ذنب من جانبهم».

■ إعداد: د. اسامة دليقان

حملت المراجعة عنوان «الآلاف سيموتون والملايين من الأطفال سيعانون من «أزمة إنسانية» ناجمة عن فقر الوقود». وصدرت تحت إشراف كل من البروفيسور السير مايكل مارموت، مدير معهد العدالة الصحية UCL، والبروفيسور إيان سينها، استشاري طب الأطفال التنفسي في مستشفى «الدر هاي» للأطفال في ليفربول. وتتوقع أضراراً صحية واجتماعية وتعليمية كبيرة لجيل جديد من الأطفال إذا حدث المتوقع، ألا وهو وقوع 55% من الأسر في المملكة المتحدة «حوالي 15 مليون شخص» بحالة في «فقر الوقود» بحلول كانون الثاني/يناير 2023 إذا لم تحدث «تدخلات فعالة» لإنقاذهم.

تعريف «فقر الوقود»

بحسب المعهد، تعاني الأسرة من فقر الوقود إذا كانت ذات دخل منخفض وتواجه تكاليف عالية للحفاظ على التدفئة الكافية وخدمات الطاقة الأساسية الأخرى. ويعود سبب فقر الوقود إلى ثلاثة عوامل رئيسية: انخفاض دخل الأسرة، وارتفاع تكلفة الطاقة، ومدى الكفاءة باستخدام الطاقة في المنزل.

ترتبط المراجعة «العواقب الخطيرة» للعيش في منزل بارد بصحة الطفل ومتوسط العمر المتوقع للأطفال في المستقبل. حيث قال مارموت: «المنازل الدافئة والطعام المغذي والعمل المستقر هي لبنات أساسية للصحة. بالإضافة إلى تأثير البيوت الباردة على الأمراض العقلية والجسدية، فإن العيش على دخل منخفض يسبب الكثير من الضرر. إذا كنا قلقين باستمرار بشأن تلبية احتياجاتنا، فإن ذلك يضع ضغطاً على أجسامنا، مما يؤدي إلى زيادة التوتر، مع تأثيرات على القلب والأوعية الدموية واضطراب في جهاز المناعة. سيعني هذا النوع من البيئة المعيشية أن الآلاف الأشخاص سيموتون في وقت أبكر مما ينبغي، وبالإضافة إلى أذية الرئة لدى الأطفال، يمكن أن يؤثر الإجهاد السام بشكل دائم على نمو أدمغتهم».

ولاحظ التقرير بأنه «في بلد غني مثل المملكة المتحدة، فإن فكرة كون أكثر من نصف الأسر يجب أن تواجه فقر الوقود هو حكم محزن لإدارة شؤوننا. إنها مهزلة مطلقة أن شركات الطاقة تجني مليارات الجنيهات من الأرباح وتخفيضات ضريبية، بينما يواجه

نصف السكان حياة أقصر ومصاعب شديدة بلا ذنب من جانبهم». وأضاف: «على الحكومة أن تتصرف الآن. من الواضح أننا نواجه أزمة إنسانية كبيرة حيث فقد الآلاف حياتهم وتضرر نمو ملايين الأطفال، مما أدى إلى عدم المساواة التي ستستمر مدى الحياة».

ويوضح البروفيسور إيان سينها: «هناك فرصة سانحة في مرحلة الطفولة لتحقيق النضج التنفسي الأمثل. يتأثر ذلك بالمشكلات المرتبطة بالمساكن الباردة أو دون المستوى أو المكتظة مثل الفيروسات والغبار، والعفن والتلوث. عندما نضيف عوامل مثل التقشف بالطعام من أجل دفع فواتير الغاز، وتأثير الصحة العقلية والتعليمية للمنازل الباردة، فإن الصورة لا تزال أكثر كآبة».

ويضيف: «دون اتخاذ إجراءات سريعة وذات مغزى، فإن ما يقلقني هو أن السكن البارد سيكون له عواقب وخيمة على العديد من الأطفال الآن، وعلى مدى حياتهم. إن التفاوتات الصحية مدى الحياة، التي وصفها السير مايكل بشكل متكرر وبلغ، تتجذر في الطفولة، ولا شك في أن معيار منزل الطفل هو عامل رئيسي».

تفاوتات تعليمية طويلة الأمد

إلى جانب الصحة، تشير المراجعة أيضاً إلى أن فقر الوقود سيؤدي إلى تفاوتات تعليمية كبيرة وطويلة الأمد. حيث أوضح السير مايكل: «الأطفال الذين يعيشون في منزل بارد هم أقل عرضة لأن يكونوا قادرين على أداء واجباتهم المدرسية، مما يؤدي بهم إلى التخلف عن الركب في المدرسة. وعلى المدى الطويل من المرجح أن يؤدي ذلك إلى عمل منخفض الدخل وغير مستقر وعدم القدرة على تغطية نفقاتهم. إن التحصيل التعليمي هو مؤشر رئيسي للصحة وطول العمر على المدى الطويل».

حقائق وإحصائيات

تكلف الأمراض المرتبطة بالمنازل الباردة والرطوبة والخطيرة هيئة الخدمات الصحية الوطنية أكثر من 2,5 مليار جنيه إسترليني سنوياً. وتوفي ما يقدر بنحو 63000 شخص في إنجلترا في موسم 2020-2021 نتيجة للوفيات الزائدة في فصل الشتاء «تقيس زيادة الوفيات في فترة الشتاء مقارنة بالضيف» وكان معظمها بسبب COVID-19 ولكن ساهمت فيها أيضاً المنازل الباردة وفقر الوقود، حيث يُعزى حوالي 10% من هذه الوفيات بشكل مباشر إلى فقر الوقود.

كان مؤشر الوفيات الشتوية الزائدة في إنجلترا في الفترة من 2002 إلى 2011 أعلى من المتوسط في دول شمال أوروبا، مع ترتيب هذا البلد في هذا المؤشر أسوأ من بلدان مثل فنلندا التي تضم منازل أكثر دفئاً نسبياً.

من المرجح أن يصيب فقر الوقود أكثر تلك الأسر التي لديها أطفال وكذلك ذات الدخل المنخفض، والذين يعيشون مع إعاقة والمجموعات العرقية من السود والأقليات.

يجب على الحكومة الوطنية معالجة الأسباب الكامنة وراء فقر الوقود- فقد توقفت البرامج الوطنية أو تلقت تمويلاً مخفضاً حتى قبل انتشار الوباء. من المتوقع معاناة أكثر من نصف الأسر من فقر الوقود بحلول كانون الثاني/يناير 2023 في إنجلترا، ومن المرجح أن يكون أعلى من ذلك في كل من ويلز وأيرلندا الشمالية وأستراليا وكثير في اسكتلندا، مما يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية وصحية وتعليمية أكبر.

التوصيات مقابل طبيعة الرأسمالية

بعض ما ورد في التوصيات التي طرحتها المراجعة يشكل بحد ذاته، ورغم أنه لا يذكر ذلك، إدانة للرأسمالية وما وصلت إليه من تعفن في عقر دارها.

فإذا كانت هكذا في عقر دارها، فكيف الحال إذا في رأسمالية تابعة وتحمل التوجهات النهائية نفسها بالجواهر، كما في سورية.

رغم أنه ليس حلاً يغيّر من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، لكن على الأقل لمست الدارسة توصيات تؤشر، دون أن تقول ذلك، بأن المشكلة تكمن في النتائج الأساسية للرأسمالية وخاصة التوزيع الجائر للثروة في المجتمع، ولذلك جاءت التوصيات بمثابة المطالبة بتخفيف نسبي للظلم، ولكن المشكلة أن التطبيق يحتاج إلى قوى سياسية جديدة تمثل مصالح المتضررين، وهو الأمر الذي لا يبدو أنه ناضج بما يكفي في بريطانيا حتى الآن. وعلى كل حال قالت إحدى توصيات المراجعة: «تحتاج تدخلات السياسة الوطنية إلى مواجهة التحدي المزودج المتمثل في دخل الأسرة واحتياجات الطاقة - تشمل الحلول إدخال تعريف اجتماعية «تقدم للأسر المؤهلة سعراً مخفضاً على فواتير الطاقة»، وخفض أسعار الطاقة للجميع... واسترداد بعض التكلفة من خلال تكثيف الضرائب غير المتوقعة على شركات الطاقة».

وقالت توصية أخرى للدراسة نفسها: «لكي تعمل الاستراتيجية على المدى الطويل، يجب معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء فقر الوقود، بما في ذلك اللبنة الأساسية للصحة مثل المنازل الدافئة والأغذية المغذية والوظائف المستقرة وامتلاك ما يكفي من المال لعيش حياة صحية وتعليم».

ويبقى السؤال: هل لدى الرأسمالية المأزومة اليوم إمكانية أو إرادة لتقديم تنازلات «كافية»، إلا تحت ضغط كبير جداً و«كاف» وشعبي تلعب فيه الطبقة العاملة المنظمة دوراً قيادياً؟ وما هو تعريف «الكافي» في الظروف الحالية؟ وهل من الممكن الحصول على «الكافي» في الإطار الرأسمالي الحالي أم صار لا بد من كسر الإطار نفسه بسبب وصوله إلى ضيق غير مسبوق تاريخياً؟



مهزلة

مطلقة ان

تجني شركات

الطاقة ارباحاً

بالمليارات

بينما يواجه

نصف السكان

حياة اقصر

ومصاعب

شديدة بلا ذنب

خطاب بايدن... حول الانقسام وريعه السياسي



بعد انتهاء الفرقة السيمفونية من عزف بعض المقطوعات الموسيقية الوطنية، وقف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جوزيف بايدن خلف زجاج نخين مضاد للرصاص، أمام قاعة الاستقبال في مدينة فيلادلفيا، ووقف على جانبيه ضباط من قوات البحرية الأمريكية، لتجسد هذه العناصر مجتمعة لوحة داكنة الألوان لمرحلة مفصلية جديدة في تاريخ أمريكا.

■ علاء ابو فراج

ربما يرى البعض شيئاً من المبالغة في التوصيف السابق، لكن إدارة جو بايدن والسياسيين البارزين في الحزب الديمقراطي الأمريكي يدركون تماماً ما يمكن أن تستحضره رمزية هذا المشهد من الذاكرة الجمعية للأمريكيين. قاعة الاستقبال التاريخية التي وقف بايدن أمامها في 1 أيلول الجاري كانت المكان الذي اجتمع فيه مؤسسو الولايات المتحدة في الشهر ذاته من العام 1787. ونجح المجتمعون وقتها في صياغة جوهر الدستور الأمريكي الذي نعرفه اليوم. والذي حسم الجدل حول شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي الأمريكي. تساعد هذه المعلومات التاريخية في تفسير المغزى السياسي لكل التفاصيل اللوجستية التي صنعت هذا الحدث، لكن كلمات بايدن نفسها أنهت كل التكهّنات، فالرئيس وقف اليوم في الخطوة التمهيدية الأساسية لانتخابات الكونغرس النصفية، معلناً عزمه على قسم الشعب الأمريكي، وتوجيه ضربة كبرى للوحدة الوطنية المتداعية أصلاً.

«إعلان الحرب»

خصص الرئيس الأمريكي معظم كلمته لشن هجوم شرس على الرئيس السابق دونالد ترامب وكل مناصريه، وكالبايدن الاتهامات المباشرة لترامب والأمريكيين الذين وصفهم بالـ «ميغا» في إشارة لمناصري حملة ترامب الانتخابية «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً». قال بايدن في بداية حديثه: إن «الديمقراطية تتعرض لهجوم» وهذا ما دفعه للقدوم إلى هذا المكان بالتحديد. «المكان الذي بدأ منه كل شيء» حسب تعبيره. وأعلن الرئيس أن «دونالد ترامب والميغا يمثلون تطرفاً يهدد أسس الجمهورية». وأضاف موضحاً: إن حديثه لا يشمل كل الجمهوريين، فالأغلبية منهم لا تتبنى ما وصفه بالـ «الأيديولوجية المتطرفة»، لكنه أكد أن ترامب وأنصاره يهيمنون اليوم على الحزب الجمهوري ويوجهانه. اعتبر بايدن أن ترامب وأنصاره، لا يحترموا الدستور الأمريكي والديموقراطية، واستند في هجومه هذا على رفضهم لنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وأحداث الشعب في مبنى الكابيتول، وأشار أيضاً إلى هجومهم المستمر على «قوات إنفاذ القانون». وبعد إسهابه في الحديث عن أعمال ترامب ومناصريه «المناهضة للديموقراطية»، أكد عزمه على المواجهة، حيث قال: «لسنا عاجزين في مواجهة هذه التهديدات. نحن لسنا متفرجين في هذا الهجوم المستمر على الديمقراطية».

بايدن حامى الدستور!

بايدن الذي اشتهر بارتكاب الهفوات، عمل بجد مع فريقه هذه المرة، فحضير الخطاب استغرق أسابيع حسب مسؤولين في الإدارة الأمريكية، وكانت كلماته مدروسة ومحسوبة تماماً، وهو ما جعل منه حدثاً مفصلياً، فالرئيس الأمريكي عنوان خطابه «المعركة المستمرة في سبيل روح الأمة» ووقف أمام الأمريكيين معلناً أن ترامب وأنصاره أصبحوا «يهددون أسس الجمهورية» لتكتمل بذلك عناصر الانقسام. فأنصار ترامب الذي هاجمهم وأعلن ضرورة مواجهتهم، وصلوا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى أكثر من 75 مليون شخص! ونجح ترامب في انتخابات 2020 من حصد 232 من أصوات النخبة السياسية في المجمع الانتخابي المؤلف من 538 ناخب! أي إن الرئيس السابق ورغم خسارته للانتخابات فإنه مثل بوضوح تطلعات جزء وازن من المجتمع الأمريكي. ومع أن الصورة اختلفت منذ تلك الانتخابات، إلا أن شعبية ترامب وما يمثله تجاوزت حسب مراكز الاستطلاع شعبية الرئيس الحالي في عدة مناسبات. فوز بايدن في تلك الانتخابات يفرض عليه التصرف كرئيس لكل الأمريكيين لا نصفهم أو 81 مليون الذين أشار إليهم في خطابه! وعندما يتخذ الرئيس قراراً بهذا الحجم، فهو يمضي إذاً باتجاه مواجهة سياسية كبرى، يمكن أن تتحول ضمن الظروف الأمريكي الحالي إلى مواجهة أهلية ومسلحة بين عشرات الملايين من الأمريكيين.

الريّح السياسي للخطاب التقسيمي

نشرت هيئة تحرير صحيفة «واشنطن بوست» مقالاً حول المسألة، انتقدت فيه سلوك الرئيس، واعتبرت على الرغم من موافقتها على أن «الديمقراطية في خطر» إلا أن بايدن كان ينبغي له اللجوء لعلاج هذه المسألة إلى «الوطنية لا التحزب» وأوضحت الصحيفة: أن الرئيس انحاز

أعد هذا الخطاب يدرك أن البلاد في لحظة مفصلية، ولذلك يمكن تحقيق ريع سياسي أكبر بتعزيز الانقسام لا العكس. فعندما يقول بايدن: إن «أمريكا على مفترق طرق» ويصف اللحظة الحالية بأنها «تحدد شكل كل ما سيأتي بعدها» ويقدم في هذه اللحظة بالذات هذا الخطاب التقسيمي، يعني أن نخب الولايات المتحدة بدأت تبحث عن مصالحها في ظرف سياسي جديد لا تكون الولايات «متحدة» بالضرورة! وبدأت هذه التوجهات تشق طريقها إلى مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام إلى تلك الدرجة التي تضع فيها مجلة شهيرة مثل «إيكونوميست» عنوان غلافها الأخير «الولايات غير المتحدة الأمريكية» وتعالج في ملف العدد الرئيسي كيف تهتز مقومات الوحدة بين هذه الولايات.

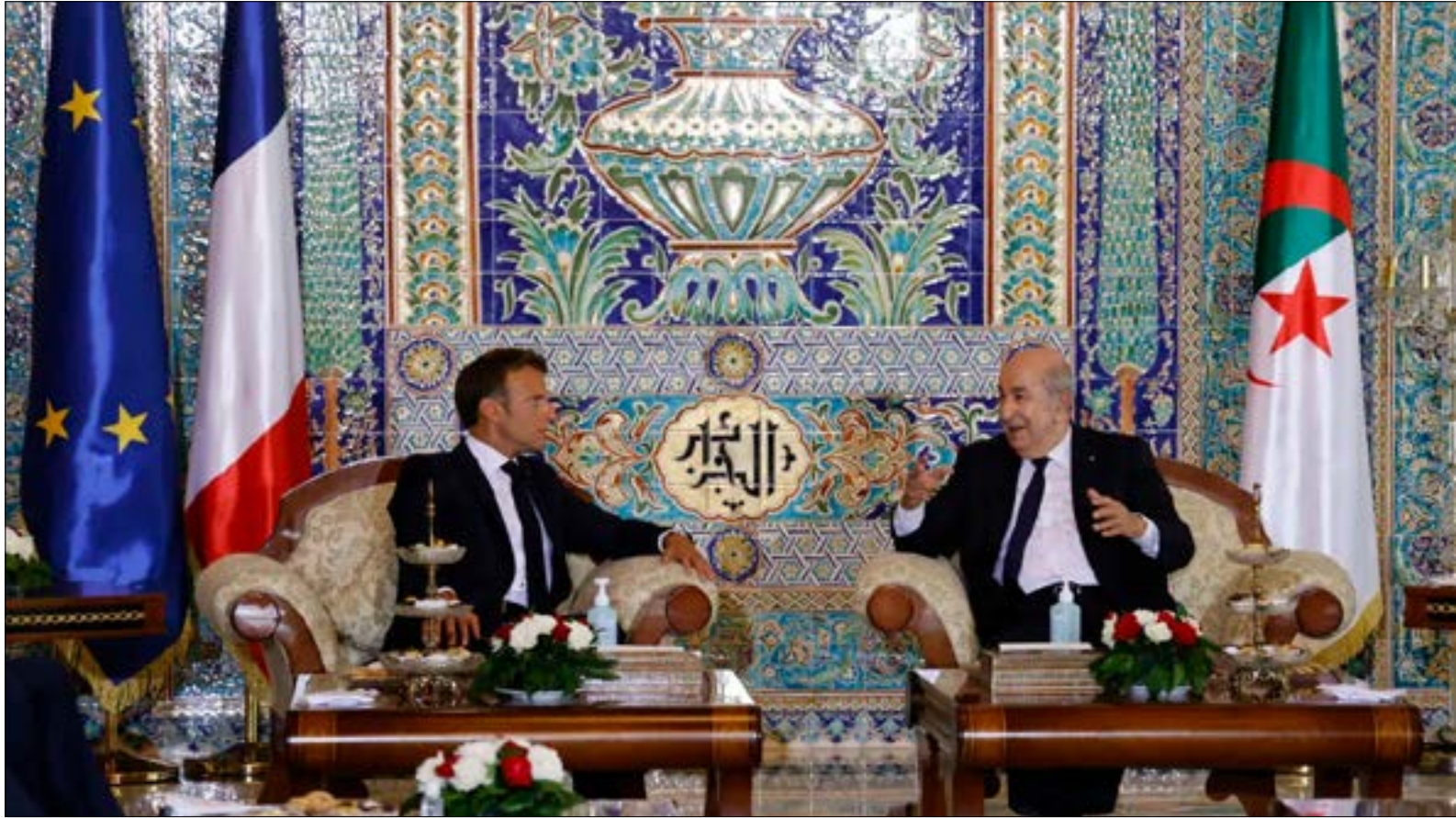
لحزبه «الديمقراطي» أكثر من انحيازه للديمقراطية! وإن «تحقير الناس وتوبيخهم» لا يعتبر الشكل الأمثل لإقناعهم. «واشنطن بوست» عالجت المسألة بدرجة كبيرة من السذاجة! فهي تنتقد الطريق الذي اختاره الرئيس للدفاع عن الديمقراطية ومعالجة الضرر الناتج عن سلوك ترامب وأنصاره، دون أن تضع بعين الاعتبار أن الرئيس ومن معه يسعون إلى أمر آخر تماماً، ومن زاوية رؤيتهم، لا شيء يمكن أن يحقق ما يستطيع «تحقير الناس وتوبيخهم» تحقيقه، بل إن بعض مراكز الاستطلاع استنتجت أن التجاوب مع الرئيس يزداد كلما كان خطابه هجوماً أكثر! وصل الانقسام السياسي داخل الولايات المتحدة على ما يبدو إلى درجة لم يعد بالإمكان احتواؤها ضمن الأطر السياسية التقليدية. فمن

من أمد
خطاب الرئيس
الأمريكي
يدرك أن البلاد
في لحظة
مفصلية
ولذلك يمكن
تحقيق ريع
سياسي
أكبر بتعزيز
الانقسام لا
العكس



يوم أعلن مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية من «قاعة الاستقلال» في أواخر القرن الثامن عشر إنجاز دستور البلاد، كانوا يعبرون في تلك اللحظة عن مصلحة تاريخية مشتركة، وراوا في وحدة الولايات شكلاً مناسباً لهذه المصلحة. أما اليوم يعلن الرئيس الأمريكي ومن «حديقة الاستقلال التاريخية الوطنية» أنهم يدخلون مرحلة جديدة في تاريخهم، ستحمل معها أطراً سياسية جديدة تلائم مصالح النخب الحاكمة، ولن تنتهي هذه المرحلة إلا بتغيير كل ملامح أمريكا، من شكل الحكم والنظام السياسي فيها وصولاً إلى حدودها.

حول «ركوع» ماكرون للجزائر



يحاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون - مدفوعاً بالتناقضات الداخلية سواء في بلاده أو في أوروبا ومجمل الفضاء الغربي المتنازح - تحسين وتمتين علاقات باريس مع الجزائر، ومنها مع مجمل القارة الإفريقية خلال زيارته الأخيرة لها، لكن ما الغاية خلف هذه الخطوات، وهل باتت باريس حريصة على صداقة الجزائر وأمينتها لها حقاً؟

■ يزن بوظو

مفاصل عامة سبقت الزيارة

ذهب ماكرون بزيارة إلى الجزائر في 25 آب، استمرت لثلاثة أيام، بهدف عام يتمثل بإعادة بناء وإطلاق العلاقات الثنائية بين البلدين، لكن وقبل مناقشة الزيارة وما تلتها، لابد من الإضاءة على بعض المفاصل العامة التي سبقتها: أولاً: سبقت الزيارة عدة أشهر من محاولة ماكرون تطويق إساءته السابقة للتاريخ الجزائري، سواء المتعلقة بحقبة الاستعمار الفرنسي، أو ما قبلها خلال الحقبة العثمانية/ التركية، والتي حملت بدورها أيضاً إساءة لتركيا في الحاضر، ومحاولة لصنع خلاف تركي-جزائري، وما نتج عن ذلك من تدهور في العلاقات الجزائرية-الفرنسية.

ثانياً: جرت هذه العملية بين البلدين بالتوازي مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وبداية تدهور العلاقات الروسية-الأوروبية، وما نتج عن ذلك من تأثيرات سلبية سواء اقتصادية أو سياسية أو عسكرية على أوروبا، أي قبل أن يدرك ماكرون أهمية الجزائر لبلاده ولأوروبا في المرحلة اللاحقة لإساءته.

ثالثاً: تطور علاقات إيجابية بشكل متسارع بين الجزائر بشكل خاص أو إفريقيا بشكل عام مع كل من روسيا والصين، والتي من وجهة النظر الفرنسية والغربية لا بد من مواجهتها بطريقة ما.

ماكرون لا يريد الغاز...

قبل مغادرته أفاد ماكرون بأن الغاز الجزائري ليس موضوع الزيارة، مشيراً من جهة إلى أن فرنسا كانت أساساً أقل اعتماداً على الغاز الروسي بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، وذكر من جهة أخرى إلى «ضعف أهمية

الغاز في مزيج الطاقة» في فرنسا. إذا ما اكتفينا بأقوال ماكرون الحرفية نجده يقول حقائق بطبيعة الحال، لكن ليس الحقيقة الكاملة، فالإشارة إلى أن فرنسا لا تستورد كميات الغاز الروسية نفسها بالاستناد إلى الاتفاقات الثنائية بينها وبين روسيا، لا يعني أنها لم تكن تستهلك الغاز الروسي بوصفها دولة ثالثة تستورده من دولة أخرى وسيطة بينهما في إطار الاتحاد الأوروبي، وشراكته واتفاقات الطاقة ضمنه، وعلى الجانب الآخر فإن ما تعاني منه أوروبا، وفرنسا، هي أزمة طاقة عموماً، وليست أزمة غاز فقط، وعليه فإن القول بأن مادة الغاز ضعيفة في مزيج الطاقة في فرنسا لا يعني عدم حاجتها إليه اليوم، بل الحقيقة أنه وضمن أزمة طاقة من هذا النوع فإن فرنسا بحاجة لكل المواد، ولأية مواد طاقة بما فيها الغاز، بالمثل من جيرانها الأوروبيين وبنفس الدرجة.

فعلى الرغم من ادعائه بأن «الغاز الجزائري ليس موضوع الزيارة» أشاد ماكرون خلال زيارته بمساهمة الجزائر بتنويع مصادر إمدادات الغاز إلى أوروبا بعد زيادتها صادراتها إلى إيطاليا-ومنها إلى أوروبا وفرنسا بطبيعة الحال- كما أنه تلقى وعداً شفهيًا من الجزائريين بدراسة زيادة إمدادات الغاز المباشرة لفرنسا.

كما لا يمكن تناسي موقع فرنسا ضمن الفضاء الغربي، ومطامعه ومصالحه وسياساته عموماً، فبالمثل من حقيقة أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، أو منطقة الشرق الأوسط، أو غيرها.. وعدم قدرتها على تنفيذ أية عمليات عسكرية مثلما كان عليه الحال قبل عقد وأكثر، لا يغير من طبيعتها العدوانية، فإن انسحاب القوات العسكرية الفرنسية من مالي «إفريقيا» وتغير لهجتها تجاه الجزائر

انسحاب القوات الفرنسية من مالي أو ملاطفة ماكرون للجزائر لا تعني تغييراً جدياً بالعقلية الاستعمارية الفرنسية

لا يغير من طبيعتها العدوانية أيضاً، وضمن المعادلات الأخيرة بتطور العلاقات الجزائرية الروسية والإفريقية الروسية، يمكن قراءة الخطوات الفرنسية تجاه الجزائر بأنها محاولة للتأثير على التقارب أو تحقيق توازن ما معه، أو بأبسط الأشكال عدم ترك الساحة خالية تماماً لروسيا والصين في المنطقة الإفريقية، أي أن فرنسا ملتزمة في هذا السياق بالمهمة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً.

وضمن هذا السياق، أكد ماكرون خلال زيارته أهمية الجزائر إفريقياً، وكان قد قيل قبل بدء زيارته أنه ستنم مناقشة «النفوذ الروسي المتزايد في إفريقيا» دون أن تصدر في هذا الصدد أية تصريحات خلال الزيارة نفسها تفيد بمناقشة أو عدم مناقشة هذا الموضوع. أما بالنسبة لموضوع الزيارة الرسمي، فيذكر أنها تزامنت مع الذكرى الـ 60 لانتهاء الحرب وإعلان استقلال الجزائر في عام 1962، واختيار هذا التوقيت تحديداً لا يعني احتراماً من باريس لهذه الذكرى، وإنما لاستثارة المشاعر لأجلها في كل من البلدين، وكل على طريقته، فبينما يشغل هذا الموضوع موقعاً تاريخياً ووطنياً عميقاً وواسعاً بالنسبة للجزائريين، تستغله فرنسا/ماكرون اليوم لأجندتها الخاصة وكبوابة لتحقيق بعض الأهداف العامة سائلة الذكر.

فحتى اللحظة، لم يقدم ماكرون أي اعتذار رسمي للجزائر عن الاستعمار الفرنسي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مشكلة من مؤرخين من البلدين من أجل دراسة الأرشيف حول الاستعمار وحرب الاستقلال، وعلى الرغم من أن الأمر يبدو من حيث الشكل مماطلة وتسويغاً من الزاوية الفرنسية، إلا أنه ذي جدية مطلقة من قبل الجزائريين، وتعتبر هذه المواقف

الفرنسية الأخيرة ومجيء ماكرون لهذا الغرض تقدماً هاماً بهذا الإطار، سيبنى عليه ويتطور لاحقاً، وقد بدأت تظهر عليه ردود فعل أولية في الداخل الفرنسي، ومنها ما يتعلق بأبناء وأحفاد المحاربين الفرنسيين القادمين.

وقد وقع ماكرون مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إعلان اتفاق شراكة متجددة، واتفقا على إنشاء مجلس أعلى للتعاون، وعلى أعلى المستويات من أجل حل جميع الملفات العالقة بين البلدين.

الركوع بفعل الضرورة التاريخية

ما من عاقل يخطئ بالنوايا والعقلية الفرنسية الاستعمارية المبطنة والمستمرة حتى اليوم تجاه الجزائر أو إفريقيا، وانسحاب القوات الفرنسية من مالي أو ملاطفة ماكرون للجزائر لا تعني أدنى تغيير بهذه العقلية، وإنما تشير إلى مدى الضعف الذي وصلت إليه فرنسا، وحجم التناقضات والأزمات الجارية فيها أو في أوروبا، مما يفرض عليها هذه الإجراءات والمواقف المواربة، أو كما وصف أحد النواب الفرنسيين-سيباستيان تشينو- زيارة ماكرون إلى الجزائر بالـ «ركوع» أمامها.

وبالمثل مما قيل حول الولايات المتحدة- أنه ما لم تستطع تحقيقه بفترات ذروة قوتها لن تستطيع تحقيقه الآن بفترات تراجعها وانهارها- يسري على فرنسا، ليكون المسار الذي تضي به موضوعاً الآن يحمل طبيعة تاريخية تتجاوز ماكرون، أو أي رئيس فرنسي كان غيره، وسيبقى سلوك فرنسا بهذا الشكل الموارب إلى أن يحدث تغييراً ما فيها يجعل من تقاربها مع الجزائر، واعتذارها عن استعمارها لها، فعلاً صادقاً في المستقبل.

الصورة عالمياً



- رأى نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، أنه إذا فرض الاتحاد الأوروبي سقفاً لأسعار الغاز الروسي، حينها فقط لن يكون هناك غاز روسي في أوروبا.



- قالت أنجيلا نابت، الرئيس التنفيذية السابق لاتحاد تجارة الطاقة البريطاني «إنرجي يو كيه»: إن بلادها وكذلك أوروبا تشعر بـ«الذعر» من عواقب إيقاف روسيا لإمدادات الغاز إلى القارة العجوز.



- أعلنت «ناسا» إلغاء محاولة إطلاق نابتة لصاروخها إلى القمر، بسبب مشكلات فنية، وهو صاروخ غير مأهول حالياً، لكن ناسا تحاول النجاح في إطلاقه كخطوة لإنجاز رحلة مأهولة للقمر.



- أكد السفير الإثيوبي في روسيا، أليماهو تيغينو، أن المشاريع الروسية الإثيوبية في مجال الفضاء والاستخدام السلمي للطاقة الذرية تتطور وفق الخطة المحددة لها.



- أفادت مؤسسة «Redaktionsnetzwerk Deutschland» الإعلامية أن 12 من أصل 16 منطقة ألمانية، علقت قبول طالبي اللجوء، بسبب العدد الكبير من اللاجئين القادمين من أوكرانيا.



- قالت تقارير حكومية أمريكية: إن معدلات البطالة ارتفعت مرة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 3,7%.

هل تتحول براغ إلى «شرارة» مجدداً؟



شهدت براغ، عاصمة جمهورية التشيك، يوم السبت 3 أيلول الجاري مظاهرات حاشدة بلغ عدد المشاركين فيها حسب وسائل الإعلام الغربية، حوالي 70 ألف شخص، ورغم أن هذه الاحتجاجات لم تكن الأولى من نوعها في أوروبا مؤخراً، إلا أن ما شهدته براغ جاء بعلام سياسية أكثر وضوحاً من كل ما سبقها.

■ عتاب منصور

بعد فشل محاولة المعارضة حجب الثقة عن الحكومة في جلسة البرلمان التشيكي، دعت قوى وأحزاب ومنظمات سياسية مختلفة ومتنوعة من حيث البنية - إلى مظاهرات شعبية للتنديد بسياسات الحكومة الحالية.

■ «جمهورية التشيك أولاً»

وحّد هذا الشعار الاحتجاجات التي هاجمت الاتحاد الأوروبي الخطة الأوروبية الخضراء التي حملت الدول أعباء فوق طاقتها. وندد المحتجون بحلف شمال الأطلسي «الناتو»، ووجهوا انتقادات شديدة للحكومة، وطالبوا المحتجون بالاستقالة. وهاجمت هذه القوى موقف الحكومة الحالية مما يجري في أوكرانيا، معتبرين أن مصلحة جمهورية التشيك تفرض عليها الحياد، وعدم التورط في التصعيد العسكري ضد روسيا، ويجب

على الحكومة إيجاد سبل سريعة لتخفيف حدة التضخم، وأزمة الطاقة التي تعصف بالبلاد. وخصوصاً أن التشيك تقدم دعماً عسكرياً واقتصادياً كبيراً لأوكرانيا حتى الآن، مما دفع المحتجين لرفع لافتات كتب عليها «الأفضل للأوكرانيين وكنتان لنا»، في إشارة إلى المخاوف من ارتفاع فواتير التدفئة في الشتاء.

■ براغ و«الثورة المخملية»

يرتبط اسم براغ بما عرف باسم «الثورة المخملية» عام 1989، التي تعتبر بالنسبة للكثير من الباحثين الشكل الجيني للثورات الملونة التي تلتها، وحينها تحركت حشود ضخمة من المحتجين في عاصمة جمهورية تشيكوسلوفاكيا آنذاك، والذين طمحوا للتغيير، ليجدوا أنفسهم لاحقاً أداة جرى استخدامها لتحقيق ما يناقض مصلحتهم، حيث جرى تقسيم بلدهم وإفراقهم ونهب ثرواتهم، واليوم يتحرك المتظاهرون في شوارع براغ ذاتها ويتهمون نظامهم السياسي بأنه يعمل عكس مصالحهم، فهل تتوسع هذه الحركة أكثر؟ وهل يمكن أن تنتقل حركات كهذه إلى أوروبا التي أصبحت شعوبها تدرك أنها الخاسر الأول من سياسات حاكميهم؟!

جاء رد الحكومة كما هو متوقع، إذا وصف رئيس الوزراء بيتر فيالا المتظاهرين بأنهم: «موالون لروسيا وقريبون من مواقف متطرفة، وتعارض مصالحهم مع مصالح جمهورية التشيك». وأضاف فيالا «واضح أن حملات الدعاية والتضليل الروسية موجودة على أراضيها، وبعض الأشخاص يصغون إليها ببساطة» دون أن تقدم الحكومة أية تصورات لكيفية الحفاظ على مصالح جمهورية التشيك، في ظل الظروف الحالي والمحاولات الأمريكية المستمرة لتوريط الدول

محاولة اغتيال نائبة رئيس الأرجنتين وسط اشتداد أزمة البلاد



تعرضت نائبة الرئيس الأرجنتيني والرئيسة السابقة للأرجنتين في الفترة بين عامي 2007 و2015 كريستينا كيرشنر إلى محاولة اغتيال يوم الجمعة 2 أيلول، مما فتح أسئلة عديدة حول عمق المشاكل السياسية في البلاد.

■ هلاذ سعد

من حسن حظ كيرشنر أن المدسّس الذي حاول الفاعل استخدامه لم يعمل لحظة محاولته اغتيالها وسط تجمع لحشد من أنصارها يعلن دعمه وتضامنه معها بمواجهة تهم الفساد الموجهة لها.

حيث طالبت النيابة العامة في الأرجنتين في الـ 23 من شهر آب الماضي بعقوبة السجن لـ 12 عاماً لكيرشنر بتهمة فساد والتورط بالاختلاس من الدولة، وتحويل الأموال إلى الملاذات الضريبية، تحديداً منها ما يتعلق بأموال كانت مخصصة لتطوير البنية التحتية في مدينة سانتا كروز في 2015.

بعد اعتقال المهاجم، أعلنت السلطات الأرجنتينية أن المتهم برازيلي الأصل، ويبلغ من عمره 35 عاماً، علماً أنه جاء إلى الأرجنتين في 1993 وعاش فيها منذ ذلك الحين.

من غير الواضح حتى الآن وجود أية

أيرس بعد إعلان الحكومة أرقام التضخم في البلاد، والتي بلغت 35,2% خلال النصف الأول من العام الجاري، طالب خلالها المتظاهرون بزيادة الحد الأدنى للأجور مما يعادل 325 دولار بالبيزو، إلى ما يعادل 744 دولار، وهي القيمة التقديرية لسلة غذاء أسرة من أربعة أشخاص، كما طالبوا بمكافأة تعادل 143 دولار بالبيزو الأرجنتيني للمتقاعدين والعمال غير الثابتين. كما تشهد الأرجنتين صراعاً سياسياً حاداً ومتزايداً بين مختلف الأطراف السياسية من اليسار واليمين جراء هذه التطورات، ويشكل ملف الفساد المرتبط بكيرشنر أحد ساحات هذا الصراع.

جهة تقف خلف محاولة الاغتيال، ولم تتضح الدوافع السياسية المباشرة لهذه العملية، إلا أن المحاولة تعكس من جهة بكل تأكيد وجود أزمة سياسية عميقة في الأرجنتين، وتعكس أيضاً وجود قوى إقليمية ودولية تحاول التدخل بتطور الحياة السياسية لا في الأرجنتين فحسب، بل في كل أمريكا الجنوبية. لكن معالجة الجذور الاقتصادية للأزمة الداخلية من شأنها تاريض كل المحاولات الخارجية للتدخل في الحياة السياسية، فالأرجنتينيون يعانون من تدهور مستمر بمستوى معيشتهم، خاصة وأن البلاد قد شهدت خلال الشهر الماضي مظاهرات عدة في العاصمة بوينس

السعودية والتحرك تجاه



يتمّ وصله بخط سكة الحديد الموجود في العراق بطول 1500 كيلومتر على امتداد العراق، والذي يمكن أن يمتد بسهولة إلى سورية ولبنان كجزء من الممر الجنوبي لمبادرة الحزام والطريق. واجه مذهب هذا الخط مشكلات متنوعة على مدى عشرين عاماً، ولكن بدا فجأة بأن جميع المشكلات - سواء تمويلية أو سياسية - قابلة للحل اليوم. كما أنّه يمكن أن يتصل بسهولة بأقاليم ودول آسيا الوسطى والقوقاز وبباكستان والهند وأفغانستان والصين.

كما سرّعت السعودية وإيران جهودهما لإعادة بناء العلاقات الدبلوماسية بعد أن تسبب قيام السلطات السعودية بإعدام رجل الدين نمر النمر في عام 2016 بتمزق العلاقات التام بين البلدين. كما أعادت دول خليجية أخرى كانت قد قطعت علاقاتها مع إيران، مثل الإمارات والكويت، استئناف العلاقات بالفعل. كان كثيرون يعتقدون بأن مثل هذا الاختراق كان مستحيلاً تماماً لولا حقيقة أنّ كلاً من روسيا والصين أوضحتا بأن إيران ركيزة أساسية للشراكة الأوروبية-آسيوية الكبرى، وللعرب دور محتمل في استقرار الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها عقدة رئيسية في وظائف كل من ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، وكذلك المسار الجنوبي لمبادرة الحزام والطريق.

الحكم الغربي للشرق الأوسط الذي استخدم المملكة السعودية والأنظمة الأخرى كأسلحة في ترسانته الجيوسياسية، بدءاً من جيوسياسة النفط وصولاً إلى خلق وتوظيف الإرهاب، كان واضحاً بأن النظام الدولي القائم على قواعد «إعادة الضبط الكبرى» التي تحدث عنها مؤتمر دافوس، لا يرى مجالاً كبيراً لأنواع القوود الهيدروكربوني المختلفة الموجودة في الشرق الأوسط وروسيا، ما جعلها «العدو الأول» التي يجب

وروسيا اللتين تقودان إنشاء هيكل أمني - مالي جديد قابل للتطبيق بعيداً عن سيطرة أحاديي القطب الغربيين. من بين أهم هذه الأولويات الجديدة التركيز على توجيه الشرق نحو سياسة موالية للصين، وتحسين العلاقات الدبلوماسية مع الخصوم التاريخيين داخل المنطقة.

إعادة بناء العلاقات والاستقرار في الشرق الأوسط

في تشرين الثاني 2020، أعادت المملكة العربية السعودية والعراق فتح حدودهما وبدأتا في استعادة العلاقات والتعاون بعد 30 عاماً من غزو صدام للكويت الذي شهد قطعاً شبه كامل للعلاقات. كما قطعت كل من تركيا والسعودية - وهما اللتان اضطرتا لمواجهة تدخل مجالات المصالح في الشرق الأوسط - شوطاً بعيداً في إعادة ضبط علاقاتهما، مع إعلان كل من أردوغان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن: «حقبة جديدة من التعاون» بعد زيارة محمد بن سلمان إلى أنقرة. في البيان المشترك الذي صدر عن البلدين، عبّر عن: «عزمهما المشترك على تعزيز التعاون في العلاقات الثنائية بين البلدين، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية».

لم تمض ثلاثة أيام على هذا الاجتماع، حتى التقى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مع ولي العهد السعودي في جدة حيث تم بحث مسائل الاستقرار الاقتصادي والإقليمي والعلاقات الثنائية وفرص التعاون المشترك. «وقد تلا ذلك رئيس الوزراء العراقي مع نظرائه الإيرانيين في اليوم التالي». إيران والعراق اليوم في المراحل النهائية من العمل على أول خط سكة حديد بين الدولتين في التاريخ: خط سكة حديد الشلمجة - البصرة الذي يمكنه بسهولة أن

ليس جديداً أنّ السعودية تحاول أن تحجز لها مكاناً في عالم الغد الجديد، ويبدو أنّ حكّام السعودية قد استطاعوا فهم التغيير العالمي بشكل أفضل من الحكام الأوروبيين على أقل تقدير حتى الآن. الصين وروسيا هما من تقودان القافلة التي تمضي في طريق العالم الجديد، والأمريكيون يحاولون بأقصى الجهود تفخيخ هذا الطريق. من هنا يبدو أنّ الصينيين والروس يريدون من السعودية أن تكون أكثر من مجرد دولة نفطية يسيرها مضاربو الغرب ونظام البترودولار، فهذا التحول يخدم مصالحهما في بناء النظام العالمي الجديد، فهل نشهد تسارعاً في هذه التحولات؟ وما هي الشروط الإقليمية والدولية لتحقيق هذه النقلة؟ ماثيو إيهرت من الغربيين الذين أدركوا ديناميكية التحول الجاري في السعودية، لنستمع إلى ما لديه.

■ ماثيو إيهرت*

ترجمة: اوديت الحسين



يتمّ تحديد أسعار النفط والاسلع الأخرى بشكل متزايد من خلال الاحتياجات القابلة للقياس للدول والشعوب بدلاً من الدوافع قصيرة النظر للمضاربين المهووسين بجني الاموال

«نصف السعوديين البالغ عددهم 31 مليوناً تقلّ أعمارهم عن 25 عاماً»، كما أنّ هناك احتضناً متجدداً للتقدم التكنولوجي المتطور كمحرك لعصر ما بعد الهيدروكربون. يمكن للمتابع عن قرب أن يرى بوضوح هذه الديناميكية الأكثر صحة داخل الشعب السعودي والطبقة الحاكمة عبر متابعة برنامج الرؤية السعودية 2030 الذي تمّ إطلاقه في نيسان 2016، وفي البيان المشترك في كانون الثاني 2016 بين جمهورية الصين والمملكة السعودية، والذي نص: «في إطار السعي المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، ترغب الصين بتنسيق إستراتيجيات التنمية مع الدول العربية، وأن تستفيد من مزايا وإمكانات بعضنا البعض، وتعزيز التعاون الدولي في القدرة الإنتاجية وتعزيز التعاون في مجالات إنشاء البنية التحتية، وتسهيل التجارة والاستثمار، والطاقة النووية، والأقمار الصناعية، والطاقة الجديدة، والزراعة والتمويل، من أجل تحقيق التقدم المشترك والتنمية وإفادة شعبينا».

يمكن رؤية هذا التوجه الإيجابي من خلال مجموعة من التحولات في المنطق الأساسي لأولويات السياسة الخارجية السعودية على مدى السنوات الأخيرة، والتي أصبحت ممكنة بفضل الدبلوماسية السلسة من الصين

تنذر العلاقات السعودية الصينية بمزيد من التغييرات التكنولوجية في قواعد اللعبة العالمية الكبرى وتشكّل نظام عالمي جديد، بطرق لم يبدأ سوى قلة من المحليين الغربيين بإدراكها. ففي الوقت الذي يقوم فيه الكثيرون من التقدميين الغربيين بتوجيه النقد للصين لكونها «تشيخ بنظرها» عن الأحداث الدامية في اليمن التي تقودها السعودية والتي أدت إلى مقتل مئات الآلاف المدنيين منذ عام 2015، يضيّع هؤلاء أنفسهم حقيقة أنّ واقعاً جيوسياسياً أكثر شمولاً يولد اليوم، والذي سيكون فيه فائدة أكبر بكثير لكل من الشعب اليمني والإنسانية بشكل عام.

قد يرى كثيرون بأنّ حكّام السعودية لديهم نظام سيء وأيديهم ملطخة بالدماء، وأنا «الكاتب» أوافقهم الرأي. لكنّ النظام الملكي السعودي ليس مجرد لاعب أحادي البعد هدفه مجرد الاستمتاع بأرباح النفط إلى الأبد، ولعب دور الأداة في توليد ونشر حركات التطرّف الإسلامي في العالم العربي، وهي الصورة النمطية المبذلة التي يسهل على الكثيرين في الغرب «والمثقفين في العالم العربي» رسمها له. هناك اليوم جيل شاب قوي ناشئ في المملكة العربية السعودية

طريق النظام العالمي الجديد

السعودية واليمن، وإن كان من الممكن إدخال إيران في دور الوساطة، فمن الممكن تماماً أن يرى هذا المشروع - الذي أطلق عليه عندما تم الكشف عنه لأول مرة في عام 2019 اسم: «جسر القرن الإفريقي» - أخيراً ضوء النهار. خلال القرن الرابع عشر، لاحظ الفنانون الأوروبيون أنه لا يمكن خلط الزيت والماء بدون عنصر ثالث من تمبورا البيض الذي يعمل كوسيط، حيث تصل مجموعة من الأصباغ من مناطق بعيدة مثل شبه الجزيرة العربية وحتى من آسيا، وذلك حتى يتحول إلى لون للصبغ. بنفس الطريقة، أصبحت الصين وروسيا إلى حد كبير هذا «العنصر الثالث» الذي يجعل المصالح السياسية العدائية في جميع أنحاء الشرق الأوسط تتناغم في إطار نموذج جديد من التعاون والثقة. نحن اليوم نشهد إمكانية تشكل مستقبل جديد مدفوع بإعادة إيقاظ روح طريق الحرير، بحيث يتم رسمه أمام أعيننا.

كيف سيكون النظام العالمي الجديد؟

في حين أن التحالف الروسي الصيني - وهو الذي يقود ويدفع تجاه إنشاء نظام عالمي جديد - قوي، فإن الدول الأخرى من بين الـ 148 دولة التي وقعت حتى الآن اتفاقيات تعاون مع مبادرة الحزام والطريق تعاني أحياناً من الأرضية المتزعزعة. في هذه المناطق الضعيفة، تبذل الجهود الغربية بشكل صارخ لجعل نسيج التحالف الأوراسي هشاً من خلال جميع الوسائل الممكنة.

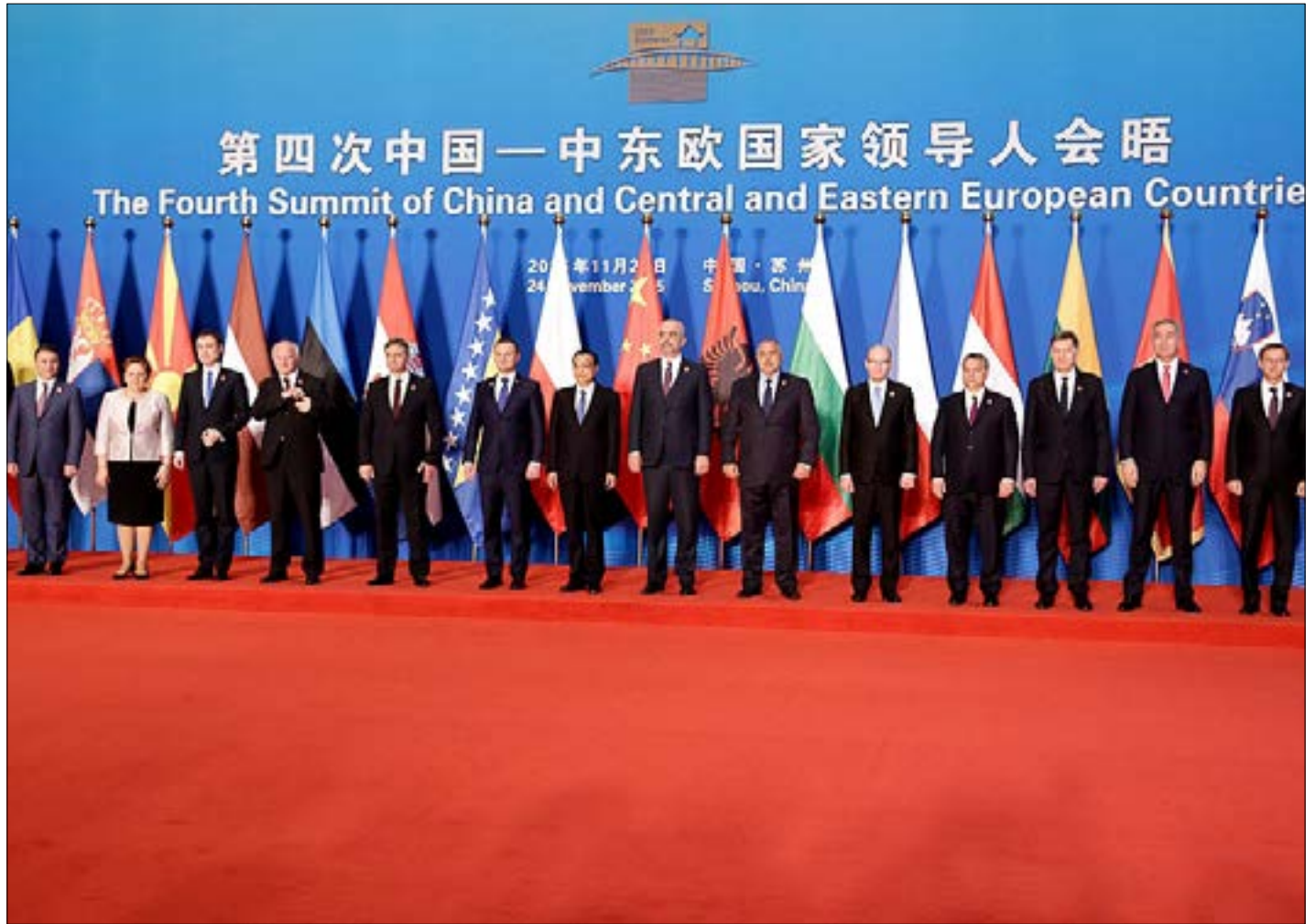
يرى البعض بأن هذا كان مصير باكستان التي شهدت الإطاحة المزعومة من وزارة الخارجية الأمريكية برئيس الوزراء عمران خان في 10 نيسان. وكيف ألقى هذا بظلال من الشك على مستوى التزام الحكومة الجديدة بمشاريع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ومبادرة الحزام والطريق على النحو المبين في اتفاقية تونكسي ومواقع أخرى، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأمنية الأوسع المؤيدة ليوراسيا والتي تم تقديمها من خلال منظمة شنغهاي للتعاون في السنوات الأخيرة. وذلك رغم تعهد الحكومة الباكستانية الجديدة بالحفاظ على الممر الاقتصادي الباكستاني كأولوية وطنية عليا.

مهما كانت نتيجة الصراعات الجارية حالياً وعلى رأسها في أوكرانيا، أو الضربات العسكرية من قبل الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أو الجهود الأوسع لزعة استقرار حلفاء روسيا وإيران فإن الحقيقة هي أن النظام الحالي كما نعرفه هو في حالة تدهور نهائي، في حين أن النظام الاقتصادي الجديد سوف يظهر بطريقة أو بآخر، ولن يتمكن من أن يعتمد على نموذج إمبراطورية رومانية جديدة تدير عالماً منقسماً وفقيراً ومتحارباً تحت تأثير هيمنة اجتماعية عابرة للوطنية.

■ * ماثيو إيهـرت: رئيس تحرير «مراجعة الوطني الكندي»، وزميل رئيس في الجامعة الأمريكية في موسكو. مؤلف سلسلة كتب: «التاريخ غير المروي لكندا» و«ثلاثية صراع الأمريكين».

■ بتصرف عن:

<https://canadianpatriot.com/bri-chinas/01/09/2022/org-for-future-multipolar-a-shapes-arabia-saudi>
<https://Article.co.thecradle.com/9809/Analysis>



للأسواق العالمية التي هي في أمس الحاجة إلى الوقود. الفرص الهائلة لتحلية المياه على نطاق واسع هي سبب آخر لكون الطاقة النووية هي الخيار الواضح لأي دولة تفكر بجدية في التغلب على ندرة المياه بطرق مستدامة.

نمو الترابط

إلى جانب مدينة نيوم الضخمة على البحر الأحمر التي تبلغ تكلفتها 500 مليار دولار والتي سيزورها شي قريباً، جعلت «رؤيا السعودية 2030» أيضاً بناء العديد من المشاريع العملاقة أولوية قصوى، مثل خط سكة حديد الحرمين فائق السرعة بطول 450 كلم الذي أنجزته شركة بناء سكك حديدية صينية ليربط بين مكة والمدينة المنورة. يوفر هذا المشروع امتداداً قوياً وهاماً لخط سكة حديد الشمال والجنوب بطول 2700 كلم تم الانتهاء منه في 2015، والذي يربط بين الرياض والحديدة على الحدود الأردنية. كما يتم بناء 460 كلم إضافية من السكك الحديدية التي تربط بين مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

علاوة على ذلك، تلقى خط السكك الحديدية فائق السرعة بين الخليج العربي والبحر الأحمر، والذي تبلغ تكلفته 200 مليار دولار ويعرف أيضاً باسم الجسر البري السعودي، دعماً كاملاً من جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي السنة في عام 2021، التي ستحتضن بسكة حديد فائقة السرعة تمتد بطول 2100 كلم عبر الصحراء العربية بفروع يمكن أن تمتد شمالاً إلى مصر حيث يجري بالفعل تنفيذ مشاريع مماثلة، وإلى الجنوب نحو اليمن وما بعده عبر مضيق باب المندب البالغ طوله 26 كلم عبر البحر الأحمر إلى شرق إفريقيا. إن استمرت عملية السلام الناجحة بين المملكة

الممرور التكتيكي البراغماتي اللحظي»، أصبحت المملكة السعودية تترك بشكل متزايد أنها بحاجة إلى طريقة جديدة للقيام بالأشياء. لقد انتهى عصر الجيوبولتيك للنقط الذي شكلته أسواق المضاربة الفورية والعقود الاجلة كما هو عليه الأمر منذ عام 1973، وذلك على جميع الصعد حيث لن يستمر شخص ملتزم باللعب ضمن هذه القواعد بالبقاء لفترة طويلة. يعتمد الواقع الجديد الذي يرسى شكل تحرك الشرق الأوسط على نمو حقيقي قابل للقياس، مع التركيز على الترابط والسكك الحديدية والممرات الصناعية. يتم تحديد أسعار النفط والسلع الأخرى بشكل متزايد من خلال الاحتياجات القابلة للقياس للدول والشعوب، بدلاً من الدوافع قصيرة النظر للمضاربين المهووسين بجني الأموال ولا يهتمهم العالم الحقيقي. من هنا يمكننا أن نفهم ونجده أمراً منطقياً قيام الصين بعمل جاد لمساعدة المملكة السعودية لتصبح ثاني دولة خليجية تعمل بالطاقة النووية «بعد قفزة الإمارات المتحدة الأخيرة إلى القرن الحادي والعشرين مع 2,7 غيغاواط من الطاقة يتم اليوم بناؤها أثناء كتابة هذه السطور».

في وقت مبكر من عام 2016، وقّعت الصين مذكرة تفاهم لمساعدة المملكة السعودية في بناء مفاعلات الجيل الرابع المبردة بالغاز، وفي عام 2020 وقّعت الشركات الصينية اتفاقية لمساعدة المملكة العربية السعودية ليس فقط في الاستفادة من مواردها الهائلة من اليورانيوم، ولكنها أيضاً أصبحت بارعة في جميع جوانب دورة الوقود النووي. سيكون هذا أمراً حيوياً ليس فقط لمساعدة المملكة السعودية على الانتقال بنجاح من اعتمادها على الهيدروكربونات، ولكن من شأنه أيضاً إنشاء خزانات نفطية جديدة هائلة

تدميرها بأي ثمن بحلول عام 2050. لهذا فحتى على المستوى العملي، سيكون هناك دوراً ضئيلاً للغاية ستلعبه المملكة السعودية أو أية دولة أخرى تعتمد على النفط عند تنفيذ الخطة الغربية.

سياسة طاقة عقلانية

من ناحية أخرى ليس لدى الصين مثل هذه الأوهام التي يتم تمويلها برؤى خضراء، وبدلاً من ذلك تقدم رؤية طاقة أكثر عقلانية وعملية مع شركائها السعوديين، كما هو مبين في مذكرة التفاهم في آب 2022، الموقعة بين شركتي أرامكو السعودية وسينوبك الصينية، من أجل توسيع التعاون بشكل هائل في مجال الاندماج البتروكيميائي، والهندسة، والإنشاء، وتكنولوجيا التدفق الأعلى والأسفل، وإنتاج الهيدروجين. حتى أن رئيس شركة أرامكو قال: «يبقى ضمان الأمن المستمر لاحتياجات الصين من الطاقة على رأس أولوياتنا - ليس فقط للسنوات الخمس المقبلة، ولكن للخمسين عاماً القادمة وما بعدها».

منذ أن طرحت المملكة العربية السعودية لأول مرة فكرة بيع النفط إلى الصين باليوان بدلاً من الدولار الأمريكي في آذار 2022، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن عصر الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية الوحيدة يقترب بشكل متسارع من نهايته. منذ عام 2016، توسعت التجارة الصينية السعودية بشكل كبير، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأساسي للمملكة العربية السعودية، حيث بلغت التجارة الثنائية 87 مليار دولار في عام 2021. وفي الوقت نفسه تشتري الصين أكثر من 25% من إجمالي النفط الذي تنتجه المملكة العربية السعودية. على مستوى أعرق يتطرق إلى جوهر البقاء الناجح على المدى الطويل «مقابل مجرد

الحقيقة هي ان
النظام الحالي
كما نعرفه هو
في حالة تدهور
نهائي في حيث ان
النظام الاقتصادي
الجديد سوف يظهر
بطريقة او باخرى

ضد الحياد في قطار متحرك



كُتبت جريدة واشنطن تايمز في مقال «الاشتراكية، هاوارد زين وتاريخه المزيف» السؤال التالي: لماذا يكره الكثير من الشباب أمريكا، ويعتقدون أننا سنكون أفضل حالاً كدولة اشتراكية؟ وجاء جواب كاتب المقال كالتالي: لقد سمعنا جميعاً عن تأثير «الأخبار المزيفة»، ولكن هناك شيء أكثر خطورة: تدريس «التاريخ المزيف».

■ آلان كرد

وكان كاتب المقال، روبرت نايت، يقصد بالتحديد الكتاب الشهير للبروفيسور هاوارد زين «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة» لأن صياغة لغة الكتاب هي لغة الحرب الطبقيّة الماركسيّة حسب وصف كاتب المقال.

أفضل المؤرخين الأمريكيين

وهكذا فالحديث عن الصراع الطبقي في الولايات المتحدة يثير الكوابيس للإمبراطوريات الإعلامية الأمريكية. ولكن هذا ليس رأي الإعلام الرأسمالي الكبير فقط، فعندما كان دونالد ترامب في البيت الأبيض قبل سنوات، قال في أحد خطاباته: «يتلقى أطفالنا التعليم من المناهج الدعائية مثل تلك الخاصة بـ هاوارد زين، التي تحاول جعل الطلاب يخجلون من تاريخهم الخاص». وهذا ليس رأي ترامب فقط، بل رأي مختلف الإدارات الأمريكية بعد أن نجح البروفيسور هاوارد زين خلال حياته من وضع أفكاره في المناهج التعليمية للعديد من المدارس والجامعات. ورغم أن زين توفي في العام 2010، تواصل أدوات الرأسمالية الأمريكية إطلاق النار على أعماله حتى اليوم.

يمكن القول إن البروفيسور هاوارد زين من أفضل المؤرخين الأمريكيين في القرن العشرين إن لكم يكن

على رأسهم، ولكنه في الوقت نفسه مسرحي بارع، سليل اللسان، ليس من أجل الفن، وإنما ضد الحرب الإمبريالية وإبادة الشعوب. ومن أجل عالم أفضل. لقد كان سليل اللسان ضد ريغان عندما دعا الأخير نفسه بأنه معاد للشيوعية في الثمانينات، وكان سليل اللسان ضد الحرب في فيتنام وأمريكا اللاتينية والعراق، على سبيل المثال لا الحصر، وكسب بذلك عداء مختلف الإدارات الأمريكية، التي كانت تعترض على التزام زين مدى الحياة لتبديد الأساطير التي روجتها الدولة الرأسمالية الأمريكية على مر القرون حول أصولها وعملياتها وأهدافها. وكان قبيل وفاته في العام 2010 يحذر من المؤامرات والسياسات التدميرية التي سينفذها باراك أوباما ضد الشعب الأمريكي وشعوب العالم.

صفوف النضالات الكبرى

نشط زين في الحركات العمالية والاشتراكية والحركات المناهضة للحرب للإمبريالية في القرن العشرين. وكان بروفيسوراً في عدة جامعات، وخطيباً في الاجتماعات الجماهيرية. وأفضل أعماله التاريخية هو كتاب «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة» الذي نشره عام 1980. يتحدث هذا الكتاب عن تاريخ الشعب الأمريكي منذ الغزو الوحشي لكولومبوس لهذه الأرض قبل قرون حتى تحولت الولايات المتحدة إلى بلد إمبريالي نهاية القرن التاسع عشر. ويرفض زين بشكل قاطع مناهج التعليم الأمريكية التي ما زالت تقول إن كولومبوس هو مكتشف أمريكا.



**المستقبل هو
سلسلة لا حصر
لها من الهدايا
والعيش الآن
كما نعتقد أن
البشر يجب أن
يعيشوا هو في
حد ذاته انتصار
رائع**

وعلى النقيض من ذلك، يصر زين أن كولومبوس غازٍ ومستعمر دموي ومجرم. ويعطي في كتابه نظرة عامة على قصة البلاد من وجهة نظر المظلومين. نجح زين ببراعة في تحقيق هدفه المعلن المتمثل في كشف كيف تطورت الولايات المتحدة لتصبح أكبر قوة قمعية في التاريخ، مستغلةً بوحشية كبيرة، سكانها وسكان العديد من البلدان الأخرى.

ناهض زين بقوة تزوير التاريخ على يد الرأسماليين، ووقف ضد المناهج التعليمية الأمريكية، معلناً المعركة من أجل مناهج التعليم الجديدة، المعركة التي لم تنجز أهدافها حتى هذه اللحظة، ولكنها سارت بتأثير ملحوظ منذ عقود في عدد من المدارس والجامعات الأمريكية.

أول ما حاربه المؤرخ المسرحي هو تدجين الأطفال من خلال المناهج الأمريكية الرسمية التي تربي الطفل على تعهدات الولاء والأناشيد الحربية العدوانية التي سميت زوراً أناشيداً وطنية. ووضع زين أولى خطوط المناهج التي تفصح الإمبريالية الأمريكية. ورحل عن العالم تاركاً معركة التعليم والتاريخ عند هذا المستوى.

أمضى زين عشرين عاماً في تأليف كتابه «القرن العشرين»، وخصص هذا الكتاب عن التاريخ الأمريكي بين تحول الولايات المتحدة إلى إمبريالية في العام 1890 حتى غزو العراق عام 2003. وهي الفترة التي تكاد تخلو من سنة سلام. إذ غزت الولايات المتحدة مختلف الشعوب مستخدمة الذرائع والحجج. وفضح أيضاً خدعة مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية

الأولى والثانية من أجل حصص نتائجها ومنع الآخرين من ذلك. كما فضح الدور الأمريكي في دعم الفاشية الألمانية واليابانية في ثلاثينات القرن الماضي. كانت أطروحة الدراسات العليا التي قدمها زين في مجال التاريخ عن حركة عمال المناجم في كولورادو. وكانت أول وظيفة له في كلية للنساء السود في جورجيا. لذلك كان قريباً من القاع الأمريكي الأشد اضطهاداً واستغلالاً، مبتعداً بذلك عن درب الأكاديميين التقليديين. ودخل في صراع قاس مع السلطات أثناء حركة الحقوق المدنية والحركات العمالية، وكان ينشئ التنظيمات الطلابية في الكليات التي يدرس فيها مما جعل السلطات تفصله عن العمل عام 1963. وكان يدعو طلابه إلى عقد الاجتماعات وتأسيس المنظمات كجزء من واجباتهم المدرسية. وبعد سنوات، عاد للتدريس في جامعة بوسطن وكانت محاضراته تستقطب ناشطي الحركات الاجتماعية في الستينات والسبعينات حتى تقاعده عام 1988. كان يقول للطلاب: لا

يمكنكم أن تكونوا محايدين في قطار متحرك. وظهر بشكل متكرر في المظاهرات وخطوط الإضراب وقاعات المحاضرات.

لم يعيش زين ليرى ثورة اشتراكية في أمريكا. ومع ذلك، لم يفقد الأمل أبداً في أن يعيش طلابه لرؤيتها، وكان سعيداً بأن يكون جزءاً من أعمال المقاومة في كل مناسبة. وكتب ذات مرة: المستقبل هو سلسلة لا حصر لها من الهدايا، والعيش الآن كما نعتقد أن البشر يجب أن يعيشوا، في تحدٍ لكل ما هو سيئ من حولنا، هو في حد ذاته انتصار رائع.

فيلم روسي فيتنامي جديد



بدأ العمل على إنتاج أول فيلم سينمائي روسي عن الهزيمة الأمريكية في فيتنام. وتولت ورشة «غلوبوس» السينمائية إنتاج وإخراج فيلم «ليونسو» بالتعاون مع القناة التلفزيونية الروسية والسلطات الفيتنامية حسب وسائل الإعلام الروسية.

وقال منتج الفيلم، إيغور غرينياكين: نريد إنتاج أول فيلم روسي عن الحرب الفيتنامية، إذ أنه لا يعلم إلا القليل من الناس أن خبراءنا العسكريين أنقذوا عام 1965 سكان عاصمة فيتنام «هانوي» من الإبادة. وكنا نشاهد في الأعوام التالية الأفلام الأمريكية فقط عن فيتنام. لكنه حان الوقت للحديث عن مآثرة مواطنينا وإخراج فيلم سينمائي عنهم.

وسيروي الفيلم، حسب المنتج السينمائي، قصة ضابطين سوفيتيين هما فيودور إيلينيك وبوريس موجايف اللذين يصلان إلى فيتنام ليقوما بتدريب أفراد الدفاع الجوي الفيتنامي على استخدام الصواريخ السوفييتية خلال شهرين فقط. وعمل الضابطان السوفييتيان في ظروف غياب المترجمين والطقس الحار المزعج والقصف الأمريكي المستمر الذي شاركت فيه 800 طائرة حربية. وقررا نهاية المطاف دخول المعركة ضد الأمريكيين فانتصرا فيها.

وفي عصر هو تشي مينه، لم يكن الاستقلال - الحرية - السعادة مجرد طموح ولكن أيضاً بسبب الحياة وأيديولوجية الكفاح والتضحية التي اتبعها الرئيس هوشي منه والحزب الشيوعي والشعب الفيتنامي باستمرار. ودفع فيتنام إلى اتباع مسار الحزب الذي أدى إلى انتصارات ثورة أغسطس 1945 ونضال المقاومة الوطنيين ضد الفرنسيين والأمريكيين.

ضد الفاشية اليابانية والإمبريالية الأمريكية. كتبت إذاعة صوت فيتنام بتاريخ 1 أيلول 2022 خلال الأسبوع الذي شهد فعاليات مختلفة لإحياء ذكرى هوشي منه: تحت قيادة الحزب، ناضل الشعب الفيتنامي من أجل الاستقلال الوطني وإعادة التوحيد خلال عدة عقود لضمان تمتع الشعب الفيتنامي بحق في العيش في سلام واستقلال وحرية والحق في تقرير مسار التنمية في البلاد.

وخاض الشعب الفيتنامي بقيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي «كان يسمى حزب الشغيلة الفيتنامي في ذلك الوقت» حرب المقاومة الوطنية ضد المحتلين الأجانب بين عامي 1955-1975، في البداية الفرنسيين، ثم الأمريكيين. انتهت هذه الحرب بتحرير فيتنام الجنوبية وطرده الاحتلال الأمريكي وتوحيد فيتنام بعد تضحيات كبيرة للشعب الفيتنامي. وقدم كل من الاتحاد السوفييتي والصين دعماً كبيراً لنضال فيتنام.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



مع بداية كل عام دراسي جديد، يعاني أهالي التلاميذ من التكاليف الباهظة للمستلزمات الدراسية من قرطاسية وملابس وغير ذلك. في شيء أشبه بالضريبة الدورية، ومع مضي كل عام، تزداد الأمور سوءاً في ظل غياب الحلول الجذرية لهذه المسألة. في الصورة: تلاميذ الصف الثالث الابتدائي في مصيف عام 1957.



مؤتمر حضارة الإنترنت

عقد مؤتمر حول تنمية حضارة الإنترنت في بلدية تيانجين شمال الصين نهاية آب الماضي. وتكون المؤتمر من منتدى رئيسي ومنتدى لتطوير النزاهة في الفضاء السيبراني و10 منتديات فرعية ومعرض وفعاليات ذات موضوعات مختلفة. وافتتح معرض المؤتمر، الذي أقيم عبر شبكة الإنترنت وخارجها، لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الصين في تعزيز حضارة الإنترنت منذ المؤتمر الوطني الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في عام 2012. وصدر إعلان بشأن البناء المشترك لحضارة الإنترنت للعصر الجديد في مجالات الإيكولوجيا والثقافة وأمن الإنترنت.



مهرجان سلطان باشا الاطرش

نظمت مديرية ثقافة السويداء فعاليات مهرجان سلطان الاطرش الثقافي السابع تقديراً لبطولات المجاهد الكبير ورفاقه على امتداد الوطن، والذين صنعوا بتضحياتهم وبطولاتهم مآثر الجلاء. وبدأت الفعاليات بزيارة صرح شهداء الثورة في القريا ووضع إكليل من الزهر على ضريح القائد العام للثورة السورية الكبرى. وتنوعت فعاليات المهرجان الذي استمر ثلاثة أيام في عدد من المراكز الثقافية والمواقع من محاضرات وندوات فكرية حول الثورة السورية الكبرى والاستقلال، وأنشطة تراثية وحفلات فنية وأمسيات قصصية وشعرية، وعرض أفلام سينمائية عن الثورة السورية.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حامضة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/09/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الأيدولوجيا في مرحلة التوازن والانتقال



وقت مضى، باتجاه التسييس «بغض النظر عن القاعدة الفكرية التي يحصل فيها هذا التسييس»، فإن الوعي على مستوى العالم يقترب أكثر من أي وقت مضى باتجاه قدرته على التفاعل السريع مع الواقع، والقدرة بل الحاجة على أن يكون أكثر موضوعية.

بعض خلاصات عامة

هذا الالتصاق، أو لنقل، نضوج الشروط الموضوعية لالتصاق الوعي بالواقع، بغض النظر عن الاتجاه الذي قد يسلكه الوعي «كيف يترجم الواقع»، إضافة إلى الحاجة إلى العقيدة نتيجة انسداد الأفق، يجعلان الوعي وتحديداً لدى القوى التي لم تدخل بعد فضاء البربرية «الذي هو الشكل الآخر من الانسداد»، يجعلانه أرضية لولادة اتجاه سياسي عالمي يمكن أن يتكامل بحركة عالمية يجب العمل على تأطيرها بما يتخطى الأطر الحالية التي أصبح أغلبها خارج التاريخ. ومن جهة أخرى إنه قاعدة لولادة شخصية إنسانية جديدة، أي إنسان جديد، هو الشكل الفردي من هذه الحركة العالمية، حاجاته ولا شك أرقى مما رسمته له قيم الاستهلاك الحيوانية، وأوسع من قيم الليبرالية العقيمة. وهذا ما سيحكم خطاب النخب وعقلها ولا شك. فإذا كان التهريج الغربي هو الشكل الرجعي من الأزمة، فإن التسارع يفرض - وهو فرض أساساً - انتهاء هذا التهريج نحو سيادة خطاب أكثر موضوعية حتى ضمن نخب الغرب نفسها.

الواقع. هذا أيضاً هو أحد تجليات مفهوم التناقض في مجال الوعي. إن تفاعل قانوني الحلقة مع قانون رفض الواقع من أجل تحقق الوعي يعلنان فعلهما في تحديد ملامح الانعكاس. فالرفض الشامل الذي يقوم به الواقع اليوم تجاه الوجود الإنساني ككل، أي في وضعه الإنسان أمام مصيره الفردي والبشري «كنوع» من جهة، وتعطل بنية النشاط من جهة أخرى، يضيقان حلقة النشاط فتقتصر المسافة بين الحاجة - الفعل - الهدف، مما يرفع من سرعة الوعي على النقاط الإشكالية الموضوعية، ومن جهة أخرى، كون الرفض يطال الوجود بالمعنى الشامل، فإن الواقع ككل تطاله عملية الانعكاس، أي إن الوعي وضمن هذا الانعكاس، الشامل يقوم بتجريد الزمان والمكان على المستوى العالمي.

هذا من شأنه أن يجعل عملية الانعكاس ونتيجتها أكثر قرباً من الحركة الموضوعية، ومن شأنه أيضاً عن يعقلن الوعي أكثر، ويجعله أكثر موضوعية. أليس الميدان السياسي تاريخياً «وُضِعَ النشاط في مجال القيادة العسكرية» في كونه أكثر ميداناً يلتصق به الوعي بالواقع هو دليل على قدرة عملية الانعكاس أن تكون سريعة ومرنة وقادرة على التجريد السريع للاحداث؟ إن ميدان السياسة هو المجال الذي يخضع به الوعي بالواقع أكثر من أي ميدان آخر لكونه محكوماً بضرورات التشامل والتجريد. وإذا اعتبرنا أن الأيدولوجيا على مستوى العالم تسير كانت، واليوم أكثر من أي

الانتقال من الرأسمالية والبنية الطبقة بشكل عام. أي إن الانتقال لا يحصل اليوم نحو مجتمع طبقي آخر، بل نحو نفي الطبقات نفسها. إذاً، التسارع وطبيعة الانتقال هما من أهم خاص هذه المرحلة.

الأيدولوجيا بين التسارع وطبيعة الانتقال

إن تأخر الأيدولوجيا عن الواقع هو قانون موضوعي، ولكن هذا التأخر هو نسبي. فإذا اعتبرنا أن الأيدولوجيا هي بالنهاية في عقول الأفراد، ولا تخرج عن قوانين النشاط الإنساني المحكوم بالحاجات والأهداف والشروط الخاصة التي يمارس فيها هؤلاء البشر نشاطهم لتحقيق هذه الحاجات والأهداف، إذاً فإن هذه الشروط وهذه الحاجات والأهداف تتدخل في تحديد المسافة التي تفصل الانعكاس العقلي عن الواقع المعكوس. فنظرية النشاط التاريخي التي ساهم في تأسيسها وتطويرها الكثيرون بدءاً من السوفييت ولاحقاً العديد من العلماء حول العالم، يقولون بما يسمونه حلقات النشاط. أي الحلقة التي تربط الحاجة والفعل بالهدف. وهذه الحلقة تتسع وتضيق، وتتعدد وتتشتع وتتبسط، طبقاً للشروط التي يتحقق فيها النشاط. وإذا ربطنا قضية حلقة الانعكاس مع قانون «الوعي على أساس رفض الواقع» الذي شدد عليه الباحث السوفييتي ليف فيغوتسكي. هذا القانون يقول بأن الوعي يتحقق لما يحصل رفض لموضوعه من قبل

إن التحولات التي تطال الخطاب والعقل المهيم تجعل من المغري البحث في الأيدولوجيا الخاصة بهذه المرحلة. فالأيدولوجيا بجوانبها المختلفة، بكونها تمثل انعكاساً موضوعياً للعالم «وُضِعَ للفرد حامل هذا الانعكاس» أو بكونها ممارسة على أرضية هذا الانعكاس «ترتبط بموقع الطبقة في الصراع»، ترتبط بالواقع الموضوعي وتحولاته. ولكن لكل مرحلة تاريخية خصائصها التي تحكم العلاقة بين الأيدولوجيا والواقع «الصراع الطبقي وشروطه الملموسة» وتعطي للأيدولوجيا ملامحها التاريخية. فما هي هذه الملامح اليوم «والتي تحتاج لبحث معمق من أجل تتبع خط سير العقل - وحكماً الشخصية التاريخية وضمناً الإنسان الجديد - بعيداً عن الحدث بذاته» على ضوء التوازن العالمي الذي يحكم مرحلة الانتقال التجاوزي للإمبريالية «الرأسمالية بالضرورة»؟

د. محمد المعوش

التوازن وتسارع المرحلة

يمكن تكثيف الصراع الطبقي الذي لا يظهر صافياً بل من خلال الصراع العالمي بين الدول وضمنها، وبسبب من عمق الأزمة وحدتها، بأنه أولاً، سريع نسبياً مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة. إن تاريخ التشكيلات الاقتصادية «تشكيلات الانقسام الطبقي»، وتتمثل كل تشكيلية منها، يظهر بأن التشكيلية الاحداث تكون أقصر عمراً تاريخياً من سابقتها، وبأن مرحلة الأزمة في كل تشكيلية تكون أسرع من مراحل ثباتها. وهذه المرحلة من عمر التشكيلية الرأسمالية هي لربما الأسرع في التاريخ. أما الخاص الآخر بهذه المرحلة أنها تشهد توازن قوى ناضج وهو لا يزال في مرحلة ازدياد وزن القوى التقدمية فيه في سياق

ليس الميدان السياسي تاريخياً في كونه أكثر ميداناً يلتصق به الوعي بالواقع هو دليل على قدرة عملية الانعكاس أن تكون سريعة ومرنة وقادرة على التجريد السريع للاحداث؟